محكم

المبادئ النظريّة والمنهجيّة للحجاجيات اللسانيّة

رشيد الراضي

باحث مغربي



قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

المبادئ النظريّة والمنهجيّة للحجاجيات اللسانيّة(*)

* مقتطف من كتاب د.رشيد الراضي، **المظاهر اللغوية للحجاج مدخل إلى الحجاجيات اللسانية**، الذي سيصدر قريباً عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود.

الملخص التنفيذي:

تتطلع هذه الدراسة إلى بيان مسار تكون الحجاجيات اللسانية في الدلالة والتداول و تأويل الملفوظات مع ديكرو وانسكومبر. وبهذا، في مُكنتنا القول إنهما مارسا نوعاً من التقويم اللساني والمنطقي للنزعات المنطقية الوضعية التي تعتبر القضية هي مدار الصدق والكذب من جهة الدلاليات المنطقية، مما أسفر عنه إغفال البعد التداولي لأفعالنا اللغوية والكلامية. وأما الاستيعاب الثاني من قبل ديكرو و أنسكومبر فهو تأكيد على الفاعلية اللغوية كجزء من نظرية أفعال الكلام التي وضع أصولها وفصولها كلٌ من جون أوستين وجول سورل وغرايس. فهؤلاء جميعهم قد رسخوا مبدأ القصدية في الفعل الإنجازي. فانظر كيف أنّ اللغة والتوصل لم تبق في نقل المعلومات من المرسل إلى المرسل اليه، بل صار الأمر، مع الحجاجيات اللسانية، إبراز القوة الحجاجية والقصد الحجاجي...إلخ، حتى صار الحديث يدخل في مدار التدواليات المندمجة.

ومن البيّن أيضاً، أنّ كلام ديكرو وانسكومبر عن دلالة الجملة من حيث هي مجموع الإرشادات التي تتضمنها هذه الجملة قد أفسح المجال نحو إدماج الوقائع التداولية ضمن التحليل الدلالي أو بعبارة أدق إعطاء الأهمية للملفوظات وآلياتها في بنية اللغة. كل ذلك يؤكد بقوة مدى حضور البرنامج السوسيري في نظرية الحجاجيات اللسانية عن طريق مبدأ المحايثة ومفهوم الموضع. وأما الاستيعاب الثالث فينجلي في استثمار ديكرو وانسكومبر لمنجزات الإبيستيمولوجية المعاصرة الهائلة. وآية ذلك توظيف منهج النمذجة والفرضيات الداخلية والخارجية التي دفعتهما إلى صياغة مفهوم الإرشادات التلفظية والإرشادات الحجاجية...وهذا لم يكن متحصلاً إلا بعد استبعاد المنطقيات الصدقية ونظرية الدلالة بالمعنى الكلاسيكي نحو البحث في القوانين الداخلية للغة ودراسة الوقائع الحجاجية وفق نموذج التداوليات المندمجة. وبكلمة، نقول إنّ مسار الحجاجيات اللسانية مع ديكرو وأنسكومبر لم يكن مسار قطيعة وانقطاع عن نظريات في الدلالة الصدقية والاستلزامات التخاطبية ونقد النزعات المنطقية الصورية بقدرما كان محاولات جريئة في الاستيعاب والإدماج والتجاوز.

1.1- في نقد النزعة الصوريّة في الدراسات اللغويّة

يمكن القول إنّ نقطة البدء في مشروع الباحثَين ديكرو وأنسكومبر [1] هي المراجعة النقدية للدراسات اللغوية السابقة، وخاصة تلك التي أنجزت في النصف الأول من القرن العشرين، وامتد تأثيرها لاحقاً في جوانب من البحث اللغوي واللساني وخصوصاً في البحوث الدلالية.

لقد كانت السمة الأساسية التي ميزت هذه الدراسات هي تأثرها الكبير بالنزعة الصورية[2]، وهي نزعة تجسدت في جانب منها، وبصورة واضحة، في الفلسفة الوضعية التي كانت آنذاك فلسفة العصر، ونموذجاً يُتّبع في أغلب المجالات المعرفية وعلى رأسها الدراسات اللغوية، وقد أدت هذه النزعة في هذا المجال بالخصوص إلى قيام تصور لا يولي الاهتمام لغير الجملة الخبرية المتضمنة لمعنى معين، والقابلة للتحليل المنطقي بالمعنى الذي يسنده هذا التصور للمنطق[3]. كما تأثرت هذه الدراسات بالتصور البنيوي السوسيري للنشاط اللغوي، وبمفهوم التواصل الذي اقترحه هذا التصور، فلقد أكد فردناند دو سوسير ضمن دروسه في اللسانيات العامة، أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، والتواصل حسب دو سوسير هو عملية يتم فيها نقل المعلومات والأخبار بين مرسل ومرسل إليه، حيث يتولى الطرف الأول، إمداد الطرف الثاني بمعرفة لم يكن يتوفر عليها من قبل، وبهذا الاعتبار لا يعود ممكناً الحديث عن التواصل في غير الحالة التي يتم فيها إيصال شيء ما[4]، بحيث يمكننا تعريف اللغة بأنها مجموعة من العلامات وظيفتها تمكين المخاطب من أخذ صورة ذهنية عن أشياء لا يمكنه إدراكها بصورة مباشرة[5]. والنتيجة التي يصل إليها هذا التصور، هي أنّ فعل **الإخبار** هو الفعل الأساس في اللغة[6].

لقد ظل هذا التصور يحكم مجموع النشاط اللساني البنيوي باعتباره بدهية لا مجال للاعتراض عليها، وأثمر على مستوى منهج البحث الدلالي نظرة خاصة إلى مكونات الظاهرة اللغوية، فمستويات اللغة: التركيب

---

[1]- هذا على افتراض أن جميع الأعمال التي قام بها الباحثان تقبل الإدراج ضمن مشروع موحد رغم أن الوعي بهذا الطابع "المشروعي" لم يتحقق إلا في فترات متأخرة نسبياً (بداية الثمانينيات).

[2]- Michel Mayer, *Logique langage et argumentation*, Hachette, Paris, 1982, p. 25

[3]- تتمثل وظيفة المنطق حسب التصور الوضعي في تحليل عبارات اللغة وتخليصها من كل ما يمكن أن يتسرب إليها من قضايا ميتافيزيقية خالية من المعنى، انظر في هذا الموضوع:

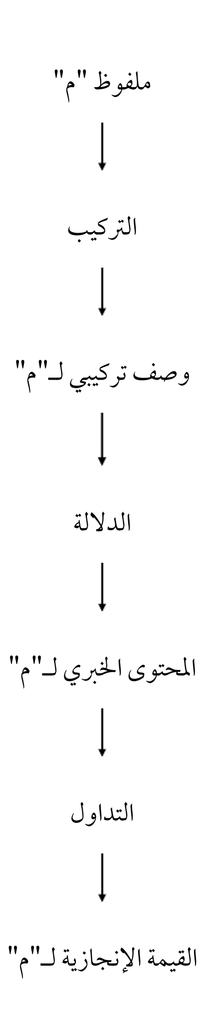
Pierre Jacob, *L'empirisme logique*, Les Éditions de Minuit, 1980, p. 77

[4]- يدور مصطلح Communication في اللغة الفرنسية حول معنى الاشتراك والمشاركة التي يغدو معها ما كان موزعاً بين كثيرين موحداً ومشتركاً بينهم commun أو comme un، ومن ثم يمكن القول إن التواصل فاعلية تمكن المخاطب من مشاركة المتكلم في معرفة معينة، حيث يصبحان في علاقتهما بهذا المشترك المعرفي كأنهما واحد comme un.

[5]- Oswald Ducrot, *dire et ne pas dire: principe de sémantique linguistique*, Hermann, Paris, 1972, p. 2

[6]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والدلالة والتداول، تنتظم في شكل خطي متراتب، يستقل فيه كل مكون بذاته، فقواعد الصياغة التركيبية السليمة (التركيب)، مستقلة عن المحتوى الخبري للملفوظ (الدلالة)، وهذا المحتوى الخبري بدوره مكتف بذاته، ولا يحتاج إلى معطيات الفاعلية التكلمية والسياق الذي يندرج فيه (التداول)[7]. إنّ هذه المسلمة كانت موجِّهة لمعظم الدراسات اللغوية في النصف الأول من القرن العشرين، حيث سعت هذه الدراسات في عمومها إلى تحليل الملفوظات وفق الخطاطة الآتية[8]:



[7]ـ إن الحديث عن هذه المكونات الثلاثة للظاهرة اللغوية مترتب عن النظر إلى اللغة باعتبارها نسقاً من العلامات، فكل علامة ـ حسب التقسيم الشهير الذي وضعه المنطقي الأمريكي شارل موريس (Charles W. Morris)، وأصبح شائعاً بين المناطقة واللسانيين ـ تتكون من مستويات ثلاثة: ـ العلامة في ذاتها، أي من حيث هي بنية تحكمها جملة من العلاقات (وهو ما يقابله علم التركيب في مبحث اللغة). ـ العلامة من حيث دلالتها على موضوعات خارج ذاتها (ويقابله علم الدلالة في مبحث اللغة). ـ العلامة من حيث هي أداة يستعملها المستعملون في سياق التواصل ويتداولونها فيما بينهم (ويقابله علم التداوليات في مبحث اللغة). انظر:

J.C. Anscombre et Ducrot, *l'argumentation dans la langue*, (art), Langages, Volume 10, Numéro 42, 1976, p. 5

[8]- J.C. Anscombre et Ducrot, *l'argumentation dans la langue*, Pierre Mardaga éditeur, 2ed, 1988, Liège Bruxelles, p. 17

فدَخْلُ التداولية هو خَرْجُ الدلالة، ودخْل الدلالة هو خرْج التركيب، وكل مستوى لا تربطه أي علاقة بالموضوع الذي يشتغل عليه المستوى السابق، وإنما يكتفي بتطبيق قوانينه على النتيجة التي يحصل عليها من المستوى الذي قبله، فهناك إذن انفصال تام بين هذه المستويات الثلاثة.

إنّ هذا التصور المختزل للتواصل (نقل المعلومات)، وما تفرع عنه من طرائق في الدراسة اللغوية، سوف يصير موضوعاً للمناقشة والمساءلة، سواء في حقل اللسانيات أو فلسفة اللغة، وستتبلور في هذا المجال توجهات سعت إلى إبراز ما يفند هذا التصور، وذلك بالبحث في المعطيات التلفظية والتداولية التي تندرج ضمن اللغة ذاتها، أي تلك الآثار التي تظهر في البنية التركيبية لهذه اللغة والناتجة عن استعمالها التداولي[9]. ولعل الخطوة الأولى في هذا المسار كانت على يد إميل بنفنيست في مقالاته حول الذاتية في اللغة[10]، فقد عالج فيها الضمائر المنفصلة التي تحيل على الأفراد (أنا، أنت، هو...) في اللغات الطبيعية[11]، وتَوَصَّل إلى أنّ قيمتها لا تقتصر على أداء وظيفة اختصارية واقتصادية (أي تقوم مقام التصريح بالاسم)، بل إنّ هذه الوظيفة أكثر تعقيداً، فاستعمال الضمير "أنا" مثلاً، يفيد أنّ الناطق يتمسك بحقه في توظيف الكلمة نفسها التي يستعملها مخاطَبُه، إنه نوع من التأكيد على التناظر والتكافؤ بين الذوات المتخاطبة، والاعتراف المتبادل بين الأطراف المتواصلة. إنّ الضمائر المنفصلة حسب بنفنيست تمثل تعبيراً عن التذاوت داخل اللغة ذاتها، أي أنها تشير إلى عناصر تنتمي إلى البعد التداولي من الظاهرة اللغوية[12].

غير أنّ المجاوزة الحقيقية للتصور التواصلي السابق، ستتحقق مع أقطاب المدرسة التحليلية، وخاصة مؤسسها جون أوستين (John Austin) ورائديها جون سورل (John Searle) وبول جرايس (Paul Grice)[13]، وذلك من خلال نظرية أفعال الكلام، التي يمكن اعتبارها امتداداً للتوجه العام ذاته الذي يطمح إلى إبراز ذاك الانعكاس الواضح للأوضاع التلفظية والاستعمالية في البنية الداخلية للغة.

---

[9]- O. Ducrot, *Les Échelles argumentatives*, Les Éditions de Minuit, Paris, 1980, p. 15

[10]- يقول ديكرو في كتابه **السلالم الحجاجية**: "منذ أن ظهرت مقالات بنفنست حول "الذاتية في اللغة" انطلق توجه مكتمل داخل الدلاليات اللسانية سعى إلى أن يدرج داخل اللغة ذاتها عدداً من الظواهر المرتبطة بالتلفظ والتي كانت سابقاً تقصى ويتم إدراجها في إطار الكلام".

[11]- رغم أن هذه الظواهر قد شكلت موضوعاً للدراسة في إطار التداولية الصورية بزعامة مونتاغيو (Richard Merett Montague) ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، حيث اهتم هذا التوجه بدراسة الظاهرة الإشارية في اللغات الطبيعية، إلا أن ذلك لم يكن موجهاً نحو الكشف عن الخواص التداولية للخطاب الطبيعي، وإنما على العكس من ذلك إلى صورنة هذه الظواهر وإلحاقها بالمعالجة الدلالية التصديقية (vériconditionnelle)، وهذا ما يفسر لماذا أدرجها بعض الباحثين ضمن الدلاليات الصورية. (انظر طه عبد الرحمن: **اللسان والميزان**، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998، ص 42).

[12]- O. Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op.cit, p. 3

[13]- كان بنفنيست قريباً جداً من القول بالفعل التكلمي، لكنه توقف عند مفهوم الإنجازية ولم يجاوزه رغم أن هذا المفهوم يختزن فكرة الفعل التكلمي، انظر:

J. C. Anscombre, *Délocutivité benvenistienne, délocutivité généralisée et performativité*, *Langue française*, Volume 42, Numéro 1, 1979, p. 69

لقد وجهت نظرية أفعال الكلام مع أوستين انتباه الدارسين إلى وجود طبقة من الأفعال التي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة اللغة، فهي التي تمثل الأداة الوحيدة التي تمكن المتكلم من إنجاز هذه الأفعال[14]. لقد اعتبر رواد هذه النظرية أنّ التواصل في عالم الناس الفعلي ليس مجرد عمل صوري يقوم على تناقل المعلومات والأخبار بين المتواصلين، بل هو عالم يتفاعل فيه الأفراد وتبرز فيه العلاقات البشرية بكل زخمها ومحمولاتها الاجتماعية والنفسية، واللغة ضمن هذا التصور ليست سنناً أو أداة للتواصل كما يعرفها دو سوسير فحسب، بل هي ملاعبة كما سيعرفها ديكرو لاحقاً (مستوحياً ذلك كما يبدو من فتجنشتاين (Ludwig Wittgenstein)، فهي تضع قواعد للملاعبة تمتزج بصورة كبيرة مع حياة الناس اليومية[15]، وهذا البعد التداولي في اللغة يجب استحضاره لفهم الكثير من القضايا المرتبطة بالفاعلية اللغوية.

لقد كان منطلق الباحثِين في نظرية أفعال الكلام هو الميز التقليدي بين الجُمل الخبرية والجمل الإنشائية، وقد اختارت هذه المدرسة الأخذ بمقاربة مغايرة لمذهب المناطقة والوضعيين عموماً، فمعلوم أنّ اهتمام هؤلاء ينصرف أساساً إلى الجمل الخبرية، لأنها تتضمن قضايا قابلة لأن توصف بالصدق والكذب، وهما قيمتان يمكن حسابهما حساباً منطقياً بخلاف الجمل الإنشائية التي ينشئها المتكلم إنشاء ليعبر من خلالها عن مقاصده وأحواله وأغراضه ومتمنياته، ...إلخ[16]، فهذا النمط من الجمل لا مكان له ضمن الدراسة المنطقية في صورتها الكلاسيكية. على النقيض من ذلك أعلن أوستين منذ البداية عن أهمية الجمل الإنشائية باعتبارها أفعالاً لغوية ينشئ من خلالها المتكلم وقائع جديدة، ولا تقتصر على وصف الوقائع القائمة سلفاً، ومن ثم فإنها تستحق عناية أكبر لفهم طبيعتها وتنسيق القوانين التي تتحكم فيها، بل إنّ أوستين سينتقل في مرحلة لاحقة ليؤكد أنّ جميع الجمل ـ إنشائية كانت أو خبرية ـ هي في حقيقتها جمل إنشائية، أي إنها أفعال كلامية لأنّ الجمل الخبرية ترتد بدورها إلى فعل لغوي مخصوص هو فعل الإخبار الذي يعتبر فعلاً كلامياً مثله مثل فعل الوعد والأمر والتهديد والسؤال والافتتاح، ...إلخ[17]. وقد توج هذا المنظور بإعلان جون سورل الذي يُعد أحد رواد نظرية أفعال الكلام، أنّ الفاعلية اللغوية كلها ما هي إلا جزء من نظرية الفعل[18].

---

[14] François Recanati, *Les Énoncés performatifs: Contribution à la pragmatique*, *Minuit*, Paris, 1981, p. 18

[15]- نفسه، ص 4

[16]- نفسه، ص 82

[17]- نفسه، ص 83

يميز أوستين في إطار الملفوظات الإنشائية (أو الإنجازية) نفسها بين صنفين هما: الملفوظات الإنجازية التضمينية، وهي التي لا يتم فيها التصريح بالفعل الذي يتم إنجازه، ومثالها قول القائل "الأرض كروية الشكل"، والملفوظات الإنجازية التصريحية، وهي التي يتم فيها التصريح بالفعل الذي تم إنجازه، ومثالها الأفعال التي تتصدرها عبارات مثل: أدعي أو أعلن أو أعد... ومن ثم أصبحت الملفوظات الخبرية التي كانت تمثل المجال المفضل للدراسة المنطقية هي بدورها ملفوظات إنجازية قوتها التكلمية هي الإخبار.

[18]- J-R-Searle, *Les Actes de langage, Essai de philosophie du langage*, Hermann, Paris, 1972, p. 53

إنّ هذه النتيجة التي انتهى إليها هذا التصور تشكل قلباً جذرياً للمنظور الأداتي للغة، والذي هيمن في الفكر اللغوي القديم، وامتدت بعض تأثيراته في كثير من الاتجاهات اللغوية المعاصرة. فخلافاً لهذا المنظور التقليدي ستصبح اللغة في ظل هذا التصور الجديد سلوكاً إنسانياً قصدياً، فما إن يندرج الفرد المتواصل في فاعلية من الفاعليات اللغوية فإنه يلتحق بالملاعبة اللغوية بكل ما تتضمنه من حمولة إنسانية تجعلها تختلف جذرياً عن الأنماط التواصلية الصورية الاصطناعية في جمودها وصرامتها، فلا يصح اختزال هذه الفاعلية الغنية إلى عملية آلية مفرغة من محتواها الفعلي، ولا يصح النظر إلى البنيات اللغوية انطلاقاً من فرضية إحالية لا ترى في وحدات الخطاب غير ثوابت تحيل على موضوعات العالم.

ولكي يصبح الأمر أكثر وضوحاً، فلننظر في المثال الآتي، ولنقارن بين التصور المرتبط بنظرية أفعال الكلام الذي يراعي هذا البعد القصدي في الفاعلية اللغوية، والمنظور المنطقي الصوري الذي يتبنى المعالجة التصديقية التي تغفل هذا البعد إغفالاً تاماً:

ـ هذه السيارة باهظة الثمن.

ففي الدلالة التصديقية الوفية للمنظور المنطقي الصوري ونزعته الإخبارية الإحالية سيتم وصف معنى هذا الملفوظ بالقول إنه يشير إلى "أنّ السيارة تقع ضمن مجال السيارات الباهظة الثمن"، ومن ثم يكون الملفوظ صادقاً إذا ـ وفقط إذا ـ كانت السيارة فعلاً وصدقاً تقع ضمن هذا المجال، والعكس بالعكس[19].

أما في التصور المرتبط بنظرية أفعال الكلام فإنّ فهم معنى الملفوظ يتوقف على معرفة قصد الناطق به، فحين نقول: "هذه السيارة باهظة الثمن" فإنّ المعنى الفعلي لهذا الملفوظ لا يُدرَك بالوقوف على محتواه الإخباري وقيمته الإحالية في العالم الخارجي وإنما بأمور أخرى (سياقية مقامية)، فقد يكون هذا المعنى مثلاً هو "لا تشترها إذن"، أو "بائع هذه السيارة يريد تحقيق ربح غير مشروع"، بل قد يدل أيضاً على "اشتر هذه السيارة إذن"، وذلك بحسب المقام والسياق وأحوال الناطقين ومعارفهم وقيمهم، ...إلخ.

---

[19]ـ الصياغة الدقيقة لهذا المنظور يتضمنها المقال الشهير لألفريد تارسكي (Alfred Tarski):

Alfred Tarski, la conception sémantique de la vérité, dans: « Logique, sémantique, mathématique», tome 2, Armand Colin, 1974

والخلاصة أنّ الفاعلية اللغوية في هذا التصور الجديد لا تتمثل فقط في مجرد تبليغ المعلومات، بل تتعدى ذلك لتجسد نمطاً من الفعل الذي يتضمن محتوى قصدياً ويؤدي إنجازه إلى إنشاء وقائع في العالم، ويكون المعتمد في هذا الإنجاز هو اللغة والكلام وحدهما[20].

2.1ـ من التداولية الملحقة إلى التداولية المدمجة

إنّ هذه الخلاصة التي انتهت إليها نظرية أفعال الكلام الأنجلوساكسونية، ستشكل منطلق أعمال ديكرو وأنسكومبر في بناء النظرية الحجاجية اللسانية، وسيشكل مفهوم الفعل اللغوي في المراحل الأولى من تطور هذه النظرية، مرتكَزاً للحديث عن الفاعلية التلفظية (ومن ضمنها الحجاج كما سنرى لاحقاً). ولكي يتبين بجلاء كيف تم وصل الحجاجيات اللسانية بنظرية الأفعال اللغوية نذكر بشكل مركز ذاك الميز الذي أقامه أوستين بين مظاهر ثلاثة يتضمنها الفعل اللغوي، وهذه المظاهر هي[21]:

ـ الفعل الكلامي: وهو المستوى المتعلق بالإنجاز القولي مجرداً عن أي قصد معين. وتشترك في تكوين هذا الإنجاز المكونات الثلاثة: الصوت، حيث يتم أثناء هذا الإنجاز إصدار مجموعة من الأصوات. والتركيب، إذ إنّ حاصل هذا القول هو جملة من الكلمات والمتواليات التركيبية. والدلالة، لأنّ العبارات المتولدة عن هذا القول تحمل معنى وتؤدي وظيفة إحالية.

ـ الفعل التكلمي: والفعل التكلمي حسب أوستين هو الفعل الكلامي (الموصوف أعلاه) مصحوباً بقصد فعلي محدد يسعى المتكلم لإنجازه بواسطة الكلام، فهذا المظهر الفعلي لا يقف عند حدود الدلالة الإحالية المجردة كما هو الشأن في الفعل الكلامي، وإنما يدل على قيمة إنجازية، أي قصد محدد يرمي إليه، ولذلك فهو يتصف بطابعه التواصلي.

ـ الفعل التكليمي: وهو المتمثل في التأثير الذي يولده لدى المخاطب، والوقع الذي يُخَلّفه في وجدانه وسلوكه، سواء كان ذلك مقصوداً أو غير مقصود. (مثلاً: الاقتناع، الرهبة، الشفقة...).

[20]ـ مثلاً حين يقول المتكلم: "أعدكم أن أحضر غداً" فهو لا يقدم مضموناً خبرياً للسامعين، وإنما ينجز فعلاً محدداً هو فعل الوعد، كذلك الأمر حين يعلن رئيس مؤسسة لمرؤوسيه أن "الحضور سيكون ساعة كذا"، فهو لا يقدم خبراً وإنما ينجز فعل الأمر. وقد أوضح سورل أن لكل فعل من هذه الأفعال له شروط يتعين استيفاؤها حتى يمكن إنجازه بنجاح، وهذه الشروط يتداخل فيها ما هو اجتماعي بما هو لغوي وخطابي.

[21]- Jacques Moeschler, *Argumentation et Conversation: Éléments pour une analyse pragmatique du discours, Hatier*, Paris, 1985, p. 29

هذه الترجمة المبدعة لـ acte locutoire بالفعل الكلامي و illocutoire بالتكلمي و perlocutoire بالتكليمي هي من وضع الدكتور طه عبد الرحمن، انظر **اللسان والميزان**، ص 260

لقد اعتبر ديكرو وأنسكومبر أنّ الملفوظ عموماً (والملفوظ الحجاجي على وجه الخصوص) ما هو إلا إنجاز لمظهر مخصوص من هذه المظاهر الثلاثة هو **الفعل التكلمي** من حيث هو ـ كما أشرنا ـ إنجاز قولي مصحوب بقصدية معينة[22]، وهو ما سنصطلح عليه على امتداد هذا البحث بالتلفظ[23]، فالتلفظ إذن فعل يقوم به المتكلم فتنعكس آثاره واضحة في الملفوظ الذي ينتجه هذا الفعل[24]، من هنا جاءت عبارة ديكرو الشهيرة: "**إنّ القول منطبع في المقول**" (le dire est inscrit dans le dit) وتبعاً لذلك فإنّ الملفوظ سيكون متضمِّناً لعناصر تُلمح (أو تومئ) إلى التلفظ[25]. بعبارة أخرى، إنّ الملفوظات التي ننتجها في نشاطنا اللغوي التلفظي تتكيف مع طبيعة الفعل اللغوي الذي تتولد عنه هذه الملفوظات، بحيث يجعلها ذلك تقدم "تصويراً وصفياً تمثيلياً لهذا الفعل التلفظي". إنّ أساس هذا القول قاعدة عامة تقضي بأنّ الوظيفة تنعكس دائماً في البنية[26]، ومن ثم فإنّ أي تحليل لبنية الملفوظات اللغوية لا شك في أنه سيؤدي إلى الوقوف على آثار هذه الوظيفة التصويرية الوصفية التمثيلية التي يقوم بها الملفوظ تجاه فعل التلفظ، في البنية الداخلية لهذه الملفوظات ذاتها. وهو ما يمكن تمثيله بالخطاطة الآتية:

---

[22]- O. Ducrot, *Le dire et le dit, Minuit*, Paris, 1984, avant propos.

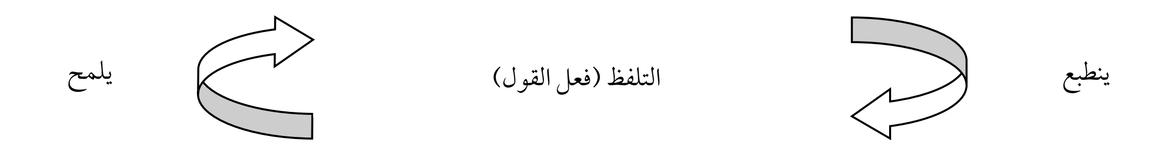
[23]- وهذا ما جعل الدارسين يدرجون أعمال ديكرو ومدرسته ضمن التقليد اللغوي المعروف بنظرية التلفظ، وموضوع هذه النظرية هو بحث مظاهر التفاعل بين التلفظ والملفوظ. ويعَرَّف التلفظ بكونه فعل إنتاج ملفوظ من قبل متكلم في وضعية من وضعيات التواصل، ويعرف أيضاً بأنه الفعل الفردي الإنتاجي الذي من خلاله يضع المتكلم اللسان في طور الإعمال. ففي كل منطوق من المنطوقات لابد أن تتجاور ذات الملفوظ المُنْتَج مع ما يؤشر لحضورمنْتِج هذا المنطوق عبر فعل التلفظ. فالمتكلم ينتحل اللغة ويفرغ فيها ذاته وحضوره كما يزرع فيها صوراً مختلفة من حضور المتكلم كما يقول بنفنيست أحد مؤسسي ورواد هذا التوجه. وعموماً هناك تمايز بين التلفظ والملفوظ مثلما يتمايز الإنتاج والمنتوج، ونظرية التلفظ تتولى دراسة التلفظ في ضوء حاصله ومنتوجه وهو الملفوظ، لأن الملفوظ يتضمن في الغالب بعض العناصر التي تؤشر على ظروف وشروط التلفظ به، وذلك بمقتضى الخاصية الانعكاسية للغة، ولهذا فإننا حين نتصدى لدراسة ملفوظ من الملفوظات يكون السؤال الموجه لدراستنا هو : من بين العناصر التي يتضمنها الملفوظ، ما هي تلك العناصر الموصولة بالوضعية التلفظية والتي لا يتأتى فهمها إلا عبر النظر في فعل التلفظ؟ أو من زاوية نظر أخرى يمكن التساؤل: ما هي العناصر والآثار التي تشهد لحضور التلفظ في الملفوظ، وكيف تعمل، وما شكل تنظيمها وما حقيقة تفاعلاتها؟.

[24]- بهذا المعنى يقال إن الحجاجيات اللسانية امتداد لنظرية أفعال الكلام، فالحجاج بدوره فعل من أفعال الكلام ينعكس في بنية الملفوظ كما سنوضح لاحقاً، وقد اعترف ديكرو نفسه بهذه التبعية لفلسفة اللغة الأنجلوأمريكية، والتي كانت نتيجة لقراءته المسهبة في أعمال ستراوسن وأوستين وسورل، غير أن ما ينبغي الإشارة إليه ـ وهو ما سنتناوله لاحقاً أيضاً ـ هو أن ديكرو سوف يتخلى في فترة لاحقة عن هذه التبعية العمياء ـ كما يصفها ـ لنظرية أفعال الكلام، ليبدأ الحديث عن فكرة مفادها إن الملفوظ يتضمن عناصر تصف التلفظ بقدر أكبر من العمق يتجاوز بكثير تلك العناصر التي ترتبط بإنجاز الفعل التكلمي إلى الدرجة التي يغدو معها هذا الأخير مجرد ظاهرة متفرعة عنها، ويتعلق الأمر بتلك الصورة التمثيلية (المسرحية) التي يمكن لمحها انطلاقاً من مفهوم الأصواتية الذي سيغدو بديلاً لفعل التكلم في إطار الحجاجيات اللسانية. وقد خصصنا لنظرية الأصواتية في الحجاجيات اللسانية حيزاً مسهباً من هذا البحث يمكن الاطلاع عليه ضمن فصل مراجعات وتجديدات.

[25]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, op.cit, p. 8

[26]- فكرة التفاعل بين البنية والوظيفة لها استثمارات متعددة في مجالات متنوعة لعل أهمها ما نجده في البيولوجيا، حيث يدرس العلماء أوجه التناسب بين البنيات والوظائف في العضويات الحية. وفي ميدان الدراسة اللغوية أصبحت الأطروحة التي تدافع عنها الاتجاهات التداولية والوظيفية والقائلة بأن للوظيفة دوراً حاسماً في تحديد البنية على درجة من القبول تعادل (إن لم تجاوز) القبول بالدعوى الصورية التقليدية التي تلح على استقلال البنية عن الوظيفة. انظر في هذا الصدد للدكتور أحمد المتوكل كتاب:

Ahmed Moutaouakil, *Réflexion sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe*, Faculté des sciences humaines, Rabat, 1982, Thèses et memoires n:8, p.199



وتأسيساً على هذا فإنّ مهمة التداوليات الدلالية أو الدلاليات اللسانية ـ التي تمثل الإطار النظري الحاضن للحجاجيات اللسانية ـ ستتمثل في الانطلاق من الملفوظات للقيام بدراسة الوقائع التي يتم إنجازها بواسطة الكلام، ولتحقيق ذلك حسب ديكرو يتعين القيام بوصف منظم لمختلف الصور التلفظية التي تتحقق بوساطة الملفوظات[27]، وهو ما جعل أنسكومبر يعلن أنّ الغرض العام للمدرسة التي أنشأها بمعية ديكرو هو بناء نظرية في تأويل الملفوظات[28].

غير أنّ الذي ينبغي الانتباه إليه هنا هو أنّ مفهوم التلفظ لا يحيل بتاتاً على تلك العملية السيكولوجية التي تؤدي إلى إنتاج هذا الفعل، فهذه الواقعة لا تشكل بأي وجه من الأوجه موضوع عناية لهذه الدراسة. إنّ ما يعنينا في التلفظ هو ظهوره وانبثاقه في لحظات معينة، ومن ثم سيعرفه ديكرو بكونه **حدثاً**، أي إننا أمام حدث يتمثل في ظهور الملفوظ، أو بعبارة أنسكومبر إنّ التلفظ إجراء حاصله هو الملفوظ[29]، وظهور هذا الملفوظ في لحظات معينة وأماكن محددة هو بالذات ما تسميه الدلاليات اللسانية عموماً بـ "**إنجاز** الجملة" (أي الانتقال بها من بنية مجردة "جملة" إلى ملفوظ منجز ومحقق). يقول ديكرو في هذا المجال[30]: "**حين أقول إنّ كتابنا (يقصد كتاب "كلمات الخطاب") يدرس الملفوظات من زاوية التلفظ، فإنني لا أقصد القول إننا نريد تجلية هذه الملفوظات من خلال إعادة بناء جذورها التكوينية والكشف عن المقاصد المحركة لها أو الآليات المعرفية التي جعلتها تتحقق. إنّ مفهوم التلفظ الذي أوظفه لا علاقة له بالسيكولوجيا، بل ولا يفترض أصلاً أنّ الملفوظ تم إنتاجه من قبل ذات متكلمة، إننا نسند إلى هذا المفهوم وظيفة دلالية خالصة، بعبارة أخرى هناك لحظات يوجد فيها ولحظات لا يوجد، وما أحتاجه هو أن نعتبر من بين الوقائع المتحققة في الزمن، ظهور الملفوظات في آناء وأماكن مختلفة، فالتلفظ إذن هو هذا الظهور**".

لا يخفى ما تتضمنه فكرة "انطباع التلفظ في بنية الملفوظ" من نقد صريح للفرضية الوضعية التي تؤكد استقلالية البنية التركيبية للغة عن معطيات التداول (الفاعلية التلفظية)، وقد اعتبر ديكرو أنّ مهمة الدلاليات هي

[27]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p.174

[28]- Jean-Claude Anscombre, *La Théorie Des Topoi: Sémantique ou Rhétorique?*, Hermès 15, 1995, p.186.

[29]- « l’énonciation est un procès dont le produit est l'énoncé ».

[30]- O. Ducrot, *Les mots du discours*, Éditions de Minuit, Paris, 1980, pp. 33-34

إبراز هذه القضية ومعالجتها في سياق الدراسة اللسانية، وباشر هذه المهمة من خلال سوق مجموعة من الشواهد التي تؤكد صدقها، وهذا مثال من بين أمثلة كثيرة حاول ديكرو وأنسكومبر من خلالها تأكيد خطأ الفرضية الوضعية وصحة الفرضية الجديدة[31]:

ـ سأذهب غداً، **ما دمت** تحرص على أن تعرف كل ما يحدث.

فالعبارة "سأذهب غداً" ليس المقصود منها مضمونها ومحتواها الخبري (كون المتكلم سيذهب في اليوم المشار إليه بـ "غداً")، بل المقصود منها هو إشعار المخاطب بفعل التلفظ ذاته، في حين أنّ المقصود من العبارة الثانية "ما دمت تحرص على أن تعرف كل ما يحدث" هو محتواها الخبري فحسب، فكأن القائل يقول: "إنّ السبب في إنجازي لهذا الفعل المتمثل في قولي "سأذهب غداً"، هو أنك تحرص على معرفة كل ما يحدث"[32]، ففعل التلفظ هنا (القصد الإنجازي) ينبغي استحضاره أثناء التفسير الخبري للجملة، رغم أنه ينتمي إلى المستوى التداولي، لأننا إن أغفلنا الإشارة إليه في هذا المستوى نكون قد أسقطنا جزءاً من المضمون الذي تتضمنه هذه الجملة، أي جزءاً من دلالتها الفعلية، وهو عيب واضح في المعالجة من المنظور العلمي الدلالي.

والنتيجة التي تقودنا إليها هذه الملاحظة، هي أنّ التداولية لا تتخذ دخلاً لها نتائج المكون الدلالي كما في الخطاطة الوضعية السابقة، بل إنها تشتغل مباشرة على خرج المكون التركيبي، مثلها مثل الدلالة، ومن ثم يظهر تهافت أطروحات النزعة الوضعية المغالية التي تصر على إبعاد كل ما له علاقة بالمستوى التداولي في الملفوظ[33]، باعتبار ذلك نتيجة طبيعية لتطبيقها الصارم مبادئ المعالجة التصديقية للملفوظات[34]، وهي معالجة تتعسف في مقاربة ملفوظات اللغة الطبيعية كما في المثال الآتي الذي أورده مويشلير في كتابه **الحجاج والتخاطب**[35]:

ـ لقد تأخرتُ كثيراً، لكنني مع ذلك سأحتسي معكم كوباً من الشاي.

---

[31]- J.C. Anscombre et O. Ducrot, *L'argumentation dans la langue*, p. 19

[32]ـ نفسه، الصفحة نفسها.

[33]ـ يقول أنسكومبر في مقال متأخر نسبياً: "إذا كان المقصود بالتداولية تلك الدراسة التي تعنى بالقيم الفعلية (نسبة إلى الفعل) للملفوظات، فإن موقفنا يسير في اتجاه التأكيد على وجود ما هو تداولي في المستوى الدلالي العميق... إن القيمة الدلالية العميقة تتضمن مؤشرات من طبيعة تداولية".

[34]ـ المقصود بالمعالجة التصديقية (vericonditionnelle) للملفوظات تلك التي تستوحي من النموذج الذي وضعه تارسكي للصدق الصوري، والذي بمقتضاه تكون القضية المنطقية واللغوية "الثلج أبيض" صادقة، إذا وفقط إذا كان في الواقع وفي عالم الأشياء الثلج أبيض، فهذه الواقعة الأخيرة شرط صدق القضية الأولى.

[35]- Jacques Moeschler, *Argumentation et Conversation*, publication Hâtier_ Paris, 1985, p. 48

إنّ التحليل المنطقي لا يملك إلا الحكم عليها بالتناقض[36]، فهو أمام احتمالين لا ثالث لهما (فالثالث دائماً مرفوع في عرف النزعة المنطقية الكلاسيكية المؤطرة للرؤية الوضعية) وكلاهما لا يستقيم منطقياً؛ الاحتمال الأول هو أنّ المتكلم ليس لديه ما يكفي من الوقت، لذلك فهو لن يحتسي الشاي مع مُخاطَبيه، وهو ما يعني أنّ القضية الثانية كاذبة. والاحتمال الثاني هو أنّ المتكلم لديه ما يكفي من الوقت ومن ثم سيحتسي الشاي معهم، وهو ما يعني أنّ القضية الأولى كاذبة.

إنّ عجز التحليل المنطقي الأخباري عن وصف هذا الملفوظ ـ وأحرى عن تفسيره ـ سببه وجود مستوى آخر يتفاعل في اللغة الطبيعية هو المستوى التداولي، وهذا المستوى موصول بمقام التخاطب، وأغراض المتكلم ومقاصده، وانتظارات السامع، والمعارف المشتركة بين المتكلم والسامع، ...إلخ. وهذه المعطيات ضرورية لفهم الملفوظات فهما صحيحاً ومكتملاً، والتحليل المنطقي الأخباري (التركيبي/ الدلالي)، بإغفاله هذه الوقائع، يبقى عاجزاً عن وصف وتفسير الظواهر المتفرعة عنها، ويأتي التصور التداولي بمختلف اتجاهاته، ليصحح هذه النظرة الضيقة، فهو يؤكد أنّ اللغة تستعمل استعمالاً طبيعياً، ومن ثَمَّ لا يمتنع أن تَرِد فيها بعض صور التناقض المتنوعة[37]، فبفضل مجموعة من الأدوات التي تزخر بها اللغة الطبيعية، يتم استيعاب هذا التناقض وجعله مقبولاً، أو بالأحرى يتم رفع التناقض عن مثل هذه الاستعمالات. فاللغة حسب هذا التصور ليست ـ كما يعتقد أصحاب النزعة المنطقية الأخبارية ـ مجالاً تتفاعل فيه الأدلة كما تتفاعل في النسق المنطقي[38]، أي وفق قوانين صورية صارمة. إنّ الأدلة في اللغة الطبيعية عبارة عن شواهد اشتباهية، لا تسمح إلا باستدلالات احتمالية ترجيحية، ولا يصح اعتمادها في استدلال منطقي صوري. وهذا الأمر لا يمثل بأي حال مظهر نقص في هذه اللغة، بل على العكس من ذلك يمنحها مرونة وقدرة على التغلغل في الواقع الإنساني بكل خواصه الاشتباهية وسماته العصية على التطويع الصوري[39].

---

[36]- وهو ما يفسر موقف الوضعيين السلبي من اللغة الطبيعية، ودعوتهم المتكررة إلى ضرورة استبدالها بلغة صورية خالية من الالتباس والتناقض، أو في صورة أقل تطرفاً ضرورة إصلاح هذه الأعطاب من خلال تطعيم اللغة الطبيعية بعناصر من اللغة الصورية.

[37]- J. C. Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité, in : L'argumentation, Collogue de Cerizy*, Mardaga, Bruxelles, 1991, p. 128

[38]- يمكن الرجوع إلى مناقشة مبكرة ومستفيضة لهذه الأطروحة في مقال ديكرو:

Ducrot," Logique et linguistique", Langages, Volume 1, Numéro 2, 1966

[39]- لقد كان هذا الملمح في اللغة الطبيعية يمثل لدى نفر من الباحثين مظهر نقص فيها، وقد أدى ذلك إلى دعوات متعددة لإصلاح اللغة الطبيعية وتخليصها من خواصها الاشتباهية، وتعود جذور هذا التوجه إلى الفيلسوف الألماني ليبنتز والمنطقي فريجه، وقد جسدها خلال القرن العشرين تيار الوضعية المنطقية مع راسل وكارناب (خاصة في أعماله المبكرة) وفتجنشتاين (خصوصاً في كتابه الشهير رسالة فلسفية منطقية) وتوجه الدلاليات الصورية (خصوصاً مع تارسكي). غير أن هذه النظرة إلى اللغة الطبيعية ستبدأ في التراجع بداية النصف الثاني من القرن العشرين مع انتشار آراء التداوليين التي تؤكد أهمية هذه الخاصية الاشتباهية والالتباسية للخطاب الطبيعي، وقد تعزز هذا التصور مع النتائج التي تمخضت عنها الدراسات المنطقية والفلسفية المستجدة، والتي تسير نحو التأكيد على أهمية اعتماد مناهج اشتباهية وتقريبية وترجيحية في معالجة مختلف القضايا المعرفية، وهو ما سوف يعيد الاعتبار مرة أخرى إلى اللغة الطبيعية باعتبارها لغة مفيدة حتى للعلم بمدلوله المحصور، بل إننا نجد أحد رواد الفيزياء المعاصرة وهو هايزنبرغ يقول: "نعلم أن كل معرفة في النهاية ينبغي أن تتبنى على اللغة الطبيعية لأننا بذلك فقط نكون متيقنين بكوننا نلامس الواقع"، ويضيف: "المفاهيم التي نحصلها باللغة الطبيعية مهما كان غموضها

من الواضح إذن أنّ أي تجاوز لطرائق التحليل المنطقي الأخباري للغة، سيكون من خلال اعتماد تقنيات تحليلية تقوم على مبادئ من طبيعة لا برهانية بالمعنى التقني للبرهان[40]، وإنما حجاجية تنظر إلى الأدلة المصاغة داخل اللغة باعتبارها شواهد تعتمد مرتكزات للاستنتاج، أي إنها تجيز استنتاج وقائع معينة دون أن تضفي عليها ضرورة منطقية[41]، ومن ثم تمكن من فهم الاستعمالات المشار إليها سابقاً وما يجري مجراها، اعتماداً على مفاهيم مختلفة عن مفاهيم اللغة المنطقية الصورية المتمحورة حول ثنائية الصدق والكذب، كمفهوم السياق التداولي، والمقدمات المضمرة، والقصد الإنجازي، أو كما نجد عند توجه الحجاجيات اللسانية، القوة الحجاجية، والتوجه الحجاجي، والقصد الحجاجي، ...إلخ[42]. وهذه المفاهيم التداولية الصريحة، لا يمكن الاستغناء عنها أثناء وصفنا للملفوظات، فبالنسبة إلى الملفوظ السابق "لقد تأخرتُ كثيراً، لكنني مع ذلك سأحتسي معكم كوباً من الشاي" يمكننا وصفه بقولنا، إنّ المتكلم في هذا الملفوظ، يورد حجة "لقد تأخرتُ كثيراً" والتي يفترض أنها تساند النتيجة المضمرة "سأنصرف فوراً"، ولكنه يُهَوِّنها حجاجياً، اعتماداً على الرابط الحجاجي "لكن"، متبوعاً بالنتيجة "سأحتسي معكم كوباً من الشاي"[43]. إنّ هذا الوصف يراعي معطيات السياق التداولي وخاصة الاستراتيجية التلفظية للمتكلم (مقاصده المضمرة).

إنّ هذه الوقائع التي لا تنفصل عن اللغة الطبيعية، والتي ينبغي استحضارها أثناء الوصف الدلالي للملفوظات، قادت أنسكومبر وديكرو إلى الحديث عن ما سمي **بالتداولية المدمجة**، وهي اتجاه تُلَخِّص مضمونه العبارة المركزة التي ترد كثيراً في أعمال هذين الباحثين، وهي عبارة ـ كما يصرح ديكرو ـ مستوحاة من الباحث الفرنسي أنطوان كيليولي (Antoine Culioli): **"إنّ التداولية يجب إدماجها في الوصف الدلالي، وليس فقط إضافتها إليه"**[44]. أي إنّ الدراسة التداولية ستصبح هي كذلك مؤهلة للاشتغال على خرج المكون

تبدو أكثر انضباطاً فيما يخص تطور المعرفة من الاصطلاحات المحكمة للغة العلمية والتي تشتق عبر تجريد مجموعات محدودة من الظواهر فقط". نقلاً عن:

Lucien Morin, Louis Brunet, *Philosophie De L'Education*, Les presses de l'Université de Laval, 2000, p. 104

[40]- البرهان في اصطلاح المناطقة لا يتحقق إلا في إطار نسق صوري من القضايا الضرورية التي تفرض ذاتها على جميع العاقلين، وبتطبيق القواعد على هذه القضايا نستطيع أن نولد داخل النسق مبرهنات تنتقل إليها بصورة آلية بداهة هذه القضايا الضرورية، وبذلك تعم البداهة النسق كله. أو بتعبير مُركَّز مستوحى من جون بليز جريز "البرهان متوالية من القضايا يتم إنشاؤها انطلاقاً من عدد من المسلمات بتطبيق قوانين المنطق"، انظر:

J-B Grize, *Logique naturelle et communications*, puf, Paris, 1996, p. 11

[41]- J.C.Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité*, p. 128

[42]- خصص ديكرو جهداً كبيراً ومنذ فترة مبكرة (ستينيات القرن الماضي) لإبراز هذا التمايز بين بنية اللغات الطبيعية واللغات المنطقية الصورية المصطنعة، ويمكن على سبيل المثال العودة إلى مقاله:

O. Ducrot, "Quelques « illogismes » du langage", Langages, Volume 1, Numéro 3, 1966, pp. 126–139

[43]- سنلاحظ أثناء حديثنا عن الأصواتية كيف سيتم الاستغناء عن هذا الوصف واعتماد وصف جديد قائم على افتراض وجود أصوات متعددة في مثل هذه الملفوظات.

[44]- J.C. Anscombre et O. Ducrot, *l'argumentation dans la langue*, p. 20

التركيبي مباشرة، أي على البنية التركيبية للملفوظ؛ وليس فقط على ما يتحصل من الاشتغال الدلالي كما تقترح المقاربة الوضعية الجديدة[45]، وبهذا المعنى فالتداولية المدمجة تقدم نفسها باعتبارها إطاراً نظرياً بديلاً للمعالجة الدلالية الكلاسيكية، حيث ينصب الرهان في هذا الإطار ـ كما قلنا ـ على إدماج الظواهر التداولية في صميم الدراسة الدلالية اللسانية، ومن ثم يتعين على الدارس النظر إلى التلفظ ـ ما دام يمثل معطى تداولياً ـ بوصفه عنصراً ينتمي إلى نسق اللغة وبنيتها، ومن ثم فهو يشكل موضوعاً أساسياً للدراسة الدلالية، وليس ملحقاً بها ومضافاً إليها فقط (أي هامشياً وثانوياً)[46]. يقول أنسكومبر وديكرو في كتابهما المشترك **الحجاج داخل اللغة: "إنّ تصورنا... يقضي بأنه توجد في أغلب الملفوظات بعض الظواهر التي تتحدد قيمتها التداولية بشكل مستقل عن مضمونها، وهذه الظواهر لها وجود فعلي، إلى درجة أنه لا يمكن اعتبارها دائماً هامشية... بل يتعلق الأمر بعلامات منطبعة في البنية التركيبية"**[47].

3.1 نظرية جديدة في المعنى والدلالة

إنّ هذه الدراسة الجديدة تجعل من بنية اللغة (وليس فقط المعطيات السياقية والمقامية المحيطة بالفاعلية اللغوية) ميداناً للكشف عن الآثار التلفظية التداولية، غير أنّ هذا المشروع تعترضه مجموعة من الصعوبات، تتمثل أساساً في الارتباك النظري والاختلاط المفاهيمي الذي ورثه عن التوجهات الدلالية السابقة، والنظريات التداولية المرتبطة بفلسفة اللغة، وخاصة الفلسفة التحليلية الإنجليزية، ونظريات التلفظ بنسخها المختلفة، وينعكس ذلك في طبيعة البحوث التي لا تنتظمها أي رؤية نسقية (النظرية التلفظية، النظرية الذاتية، نظرية أفعال الكلام...)، إضافة إلى غياب التحديد الدقيق لكثير من الاصطلاحات المرتبطة بهذا الحقل الدراسي[48]، وهذا ما حاول أنسكومبر وديكرو تجاوزه من خلال رسم الإطار النظري الذي تتحرك فيه الدراسة بكل دقة

إن ما حصل بظهور التداولية المدمجة شبيه بما جرى بين توجه الدلالة التوليدية والاتجاه العام للسانيات التوليدية مع مطلع الستينيات من القرن الماضي، حيث دعا أنصار الدلالة التوليدية إلى إدماج المكون الدلالي في البنية العميقة والكف عن النظر إليه بوصفه مجرد مكون تأويلي لا أقل ولا أكثر كما كان الشأن في النموذج الأول لهذه المدرسة المصطلح عليه بنموذج 57. فهاهنا نجد أيضاً دعوة إلى استحضار الوقائع التداولية في أثناء الوصف الدلالي، وهو ما سيُنتج فرعاً دراسياً خاصاً داخل التداولية الأم، هو الذي أطلق عليه التداولية المدمجة أو أحياناً الدلالة التداولية، ونجد تعريفاً لهذا الاتجاه أيضاً عند أنسكومبر في قوله: "هذا اللفظ (أي التداولية المدمجة) يفيدنا في الإشارة ضمن المنظور الذي نتبناه إلى ذاك الجانب من الدلالة الذي يستدعي معالجة من طبيعة تداولية، وهو الجانب الذي نعتبره كعنصر مدمج قي الدلالة وليس مضافاً"، انظر:

J.C. Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité*, p. 123

[45]- J.C. Anscombre et O. Ducrot, *l'argumentation dans la langue*, p. 20

[46]- J.C. Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité*, p. 123

[47]- J.C. Anscombre et O. Ducrot, *l'argumentation dans la langue*, p. 18

[48]- نفسه، ص 10، حيث يقوم الباحثان بمراجعة بعض التصورات الفضفاضة المعتمدة في وصف الملفوظات.

ممكنة، وكذلك إعادة بناء الجهاز المفاهيمي لما سمّياه بالتداولية اللسانية أو التداولية الدلالية[49]، عبر ضبط المفاهيم والمصطلحات ضبطاً محكماً.

إنّ المهمة الأساس التي حددها ديكرو وأنسكومبر للدرس الدلالي اللساني في صورته الجديدة هاته، تتمثل في دراسة (أو بالأحرى حساب) كيفية إسناد الدلالة إلى الجمل، أي الكيفية التي تكتسب عبرها الجمل دلالاتها، وربط ذلك بطبيعة الفاعلية التلفظية. ويتعين هنا التأكيد أنّ الأمر لا يتعلق بعملية اعتيادية سهلة يمكن لأي كان القيام بها (وهنا بالضبط يكمن الخطأ الذي وقع فيه التوجه الدلالي الكلاسيكي)، إذ إنّ إسناد قيمة دلالية للجمل، هي مهمة علمية نظرية من اختصاص عالِم اللسانيات، فهي تتعلق بالتفسير وليس فقط بالملاحظة[50]، والدلاليات الكلاسيكية وقعت في خطأ جسيم حين اعتقدت اعتقاداً خاطئاً أنّ الدارس اللساني قادر على تفسير الملفوظات التي يتم اشتقاقها من جمل اللغة التي يتكلم بها، بالاعتماد فقط على معرفته القبْلية بهذه الجمل[51]، فاعتبرت تبعاً لذلك أنّ بإمكانه استدعاء هذه المعرفة واستحضارها، دونما حاجة إلى دراسة طرائق تأويل الملفوظات أو الخطابات عموماً[52]. ففي الدلاليات الكلاسيكية، يتم وصف الملفوظات المرتبطة بمقامات محددة، وسحب هذا الوصف على الجمل، أي يعتبر هذا الوصف دلالة مطلقة لهذه الملفوظات. ولتفادي هذا الخلل، أقام الباحثان ميْزاً حاسماً بين مفهومي الجملة والملفوظ، والذي يؤدي إغفاله إلى الوقوع في كثير من سوء الفهم، **فالجملة** حسب أنسكومبر وديكرو مفهوم علمي نظري خاص بعالِم اللسانيات، وليست حقيقة واقعية في عالَم الناس، ويُقصد بها تلك الوحدة اللسانية المجردة، أي دون ارتباط بالسياق، وتنتقل الجمل المجردة لتصير **ملفوظات** محَقَّقَة، حين يتم لفظها، أي حين يتم استعمالها في سياقات محددة[53]، فنقول حينذاك إنها اكتسبت **معنى** معيناً.

إنّ تعيين المعاني التي تفيدها الملفوظات الواردة في سياقات محددة، أمر متيسر لعامة المتكلمين، بخلاف **دلالة الجملة** المنظور إليها خارج استعمالاتها الممكنة[54]، فحين نريد إسناد هذه الدلالة للجملة، نكون قد انتقلنا

---

[49]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 173

[50]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 13

[51]- في مساهمته المعنونة بـ texte et énonciation ضمن كتاب *"Les mots du discours"* يصور ديكرو هذا التصور تصويراً كاريكاتورياً يكشف خَطَل هذا الرأي، انظر صفحة 7 و 8

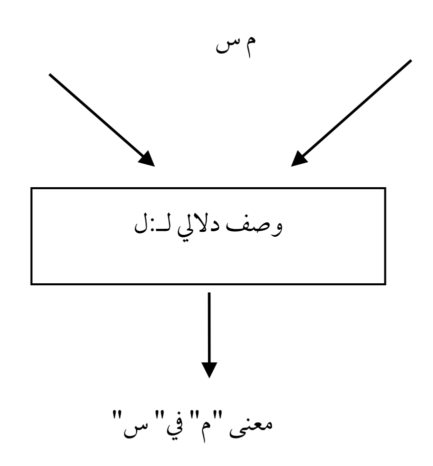
[52]- O. Ducrot, *les mots du discours*, p. 9

[53]- واضح أن هذا التمييز بين الجملة والملفوظ مستوحى من مقترح المنطقي والسيميولوجي الكبير بيرس في التمييز بين العلامة بوصفها أصلاً (ممثولة)، والعلامة بوصفها حالة استعمالية (معمولة)، انظر:

F.Recanati, *les Énoncés performatifs*, p. 13

[54]- للوقوف بشكل موسع على المعنى الذي يقصده هذا التوجه بمفاهيم الجملة والملفوظ والدلالة والمعنى، وما يتفرع عن ذلك من ربط للمعنى بالملفوظ والدلالة بالجملة، يمكن الرجوع إلى الصفحات من 174 إلى 188 من كتاب *"le dire et le dit"*، ونشير إلى أن استعمال ديكرو لهذه الاصطلاحات، وخصوصاً المعنى والدلالة، ليس فيه أي التزام بمرجعية استعمالية عادية أو فلسفية نظرية، وإنما هو مجرد اختيار اعتباطي لا أكثر.

من مقام الاستعمال اليومي الاعتيادي[55]، إلى مقام التفسير العلمي الذي يحتاج إلى ضبط وتدقيق نظريين، والتصور الدلالي الكلاسيكي بإغفاله الفرق بين هذين المستويين، وقع في الكثير من التضارب والتناقض، والخطاطة الآتية التي وضعها ديكرو توضح هذا الاختلال بشكل دقيق[56]:



حيث "س"= السياق / "ل"= اللغة / "م"= ملفوظ من "ل"

إنّ العمل وفق هذا النموذج، يؤدي (وقد أدى فعلاً) إلى إقحام الكثير من المناهج والأدوات والمعارف التي تنتمي إلى حقول غير متجانسة، لسانية ونفسية ومنطقية واجتماعية وأدبية، ...إلخ، وقد يصل التحليل وفق هذه الخطاطة إلى اشتقاق دلالات لا متناهية من جملة بعينها، وهذا الوضع هو الذي سيقود الباحث الفرنسي فردناند برونو (Ferdinand Brunot)، إلى القول بامتناع الحديث عن شيء اسمه "دلالة الملفوظ" أصلاً، إذ باستطاعتنا اشتقاق معاني متعددة من الملفوظ الواحد حسب الاستعمالات والسياقات التي يرد فيها[57].

وهنا يتبادر السؤال الحاسم: إذا كانت دلالة الجملة ليست متضمنة في معاني ملفوظاتها، فما الذي يقصده ديكرو وأنسكومبر بهذا المفهوم: "دلالة الجملة"؟

[55]- لقد اعتبر ديكرو أن التصور الدلالي التقليدي لم يحالفه الصواب حين اعتقد أن بين المعنى والدلالة مجرد فرق كمي وليس فرقاً في الطبيعة، وأن المعنى هو الدلالة بعدما أضيف إليها شيء آخر (مقام، سياق، معطيات خارجية...)، بحيث تصير الدلالة مكوناً من مكونات المعنى. بخلاف ذلك يؤكد ديكرو أن الفرق بين المعنى والدلالة مزدوج، فرق من حيث الوضعية المنهجية لكل منهما، وفرق من حيث الطبيعة، فأما الفرق المنهجي، فيتمثل في أن المعنى ينتمي بالنسبة للدارس في حقل الدلاليات إلى مجال الوقائع الملاحظة، بينما تنتمي الدلالة إلى مجال التفسير العلمي القائم على الفرضيات (والواقعة التي نلاحظها بقصد تفسيرها في هذا السياق هي كيف أن ملفوظاً معيناً يكتسب معنى محدداً ويقبل التأويل على هذا النحو أو ذاك)، وأما الفرق في الطبيعة فهو أن الدلالة تتجسد في مجموعة من الإرشادات بينما الملفوظ عبارة عن بناء يسترشد بهذه الإرشادات ويراعي شروط المقام والسياق... انظر O. Ducrot, *le dire et le dit* ص180و181و182 وانظر أيضاً *les mots du discours* ص 9 و10و11

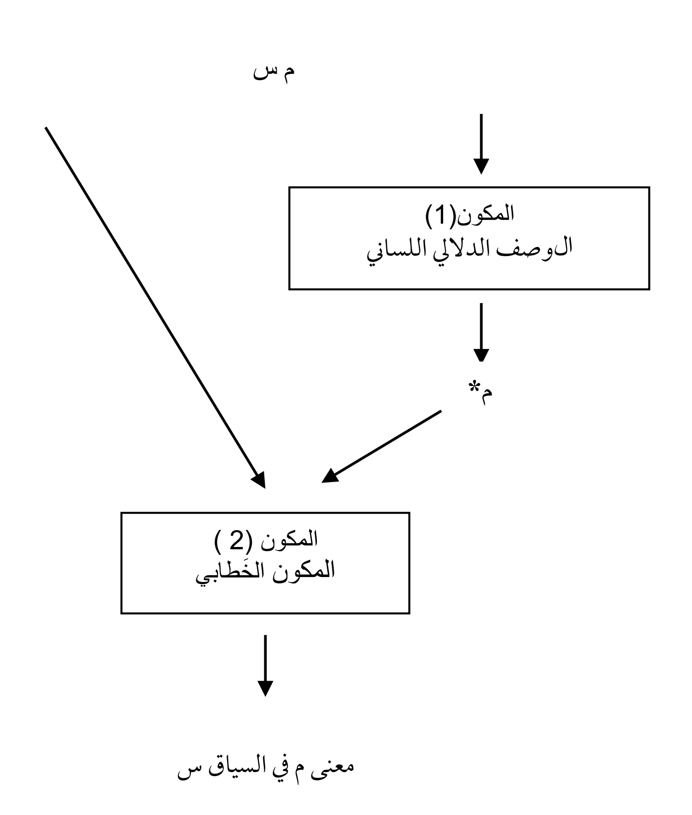
[56]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 14

[57]- J.Searle, *Les Actes de langage*, p. 11

(والإحالة هنا على مقدمة الترجمة الفرنسية للكتاب، وهي من وضع ديكرو بعنوان: من سوسير إلى فلسفة اللغة).

إنّ أهمية هذا السؤال تكمن في أنّ الجواب عنه يشكل منطلقاً للإمساك بجوهر النظرية الحجاجية اللسانية. فدلالة الجملة لا تتمثل حسب هذا التوجه لا في معاني ملفوظاتها ولا حتى في المحتوى الدلالي المشترك لكل هذه الملفوظات (أي البنية الدلالية التي تواجهنا في جميع الاستعمالات السياقية لهذه الجملة، والتي يصطلح عليها عادة بـ"المعنى الحرفي"). إنّ تعيين دلالة الجملة سيقود ديكرو وأنسكومبر إلى وضع مفهوم جديد سوف نتناوله بالتدقيق لاحقاً، وهو مفهوم **الإرشادات**، بحيث تصير دلالة الجملة هي مجموع الإرشادات التي تتضمنها هذه الجملة[58].

وتتويجاً للملاحظات المذكورة آنفاً، يقترح ديكرو إعادة بناء الخطاطة السابقة، وذلك بتفريعها على الشكل الآتي:



إنّ هذه الخطاطة تمثل الخطوة النظرية الحاسمة التي قام بها الباحثان بغرض إدماج المعطيات التداولية (التي يمثلها المكون الخَطابي في الخطاطة) في صميم جهاز الوصف الدلالي، فالفرضية التي تنطوي عليها هذه الخطاطة، هي أنّ ظروف التلفظ (أي الوقائع التداولية) تدخل بدورها في عملية منح المعنى للملفوظات التي ترد

58 ـ انظر الفقرة المعنونة بـ : "برنامج العمل في إطار الحجاجيات اللسانية" من هذا الكتاب.

في سياقات استعمالية معينة، غير أنّ ذلك لا يتم إلا بعد الحصول على الدلالة المستقلة عن أي سياق، أي دلالة الجملة التي تسمح (أو ينبغي أن تسمح) لنا بتوقع معنى أي ملفوظ من ملفوظات هذه الجملة، في مختلف السياقات التي يرد فيها. وللدارس أن يتحقق من قيمة هذه الدلالة المسندة إلى الجملة، أي يتحقق (تبعاً لذلك) من صحة الفرضية العلمية التي بمقتضاها تم منح هذه الدلالة لتلك الجملة، عبر اختبار قدرتها على حساب المعاني التي يتم إسنادها لكل ملفوظ من ملفوظاتها في مختلف المقامات الاستعمالية[59].

4.1. الحجاج موضوعاً للتداولية المدمجة

إن الدراسة التي سيباشرها ديكرو وأنسكومبر ضمن التداولية المدمجة تندرج بالفعل ضمن النموذج الذي توضحه الخطاطة أعلاه، أي إنها تتبنى إدماج الوقائع التداولية ضمن سيرورة الوصف الدلالي، غير أنها لن تشمل جميع المعطيات التداولية، وإنما ستقتصر على المعطيات التي لها ارتباط بالمجال اللساني البحت، أو بعبارة أخرى تلك المعطيات التداولية التي تنعكس في بنية اللغة ذاتها[60]. وهذا ما يعني غض الطرف عن الكثير من الوقائع التي تعتبر عادة ضمن مجال الدراسة التداولية، من قبيل معطيات السياق، والمعطيات التخاطبية بالمعنى الذي يقصده بول جرايس من هذه العبارة[61]. كما أننا سنشهد تركيزاً متنامياً على تلك الوقائع التي لها ارتباط باستعمال مخصوص للغة هو الاستعمال الحجاجي، وذلك لاعتبارات تتعلق بالمنحى البنيوي لهذا التوجه سنوضحها لاحقاً، بحيث نلاحظ أنّ البحث يتجه نحو رصد عناصر القوة الحجاجية للملفوظات، والمرتبطة بآليات التوجيه المركوزة في بنية اللغة[62]، مما يسمح لنا بالحديث عن **مدرسة حجاجية لسانية**. يقول ديكرو في كتابه السلالم الحجاجية[63]:

"سننطلق من الملاحظة البسيطة (الواضحة) التي تقول إنّ كثيراً من أفعال التلفظ تتميز بوظيفة حجاجية، وتتمثل هذه الوظيفة في كون هذه الأفعال تسعى إلى جعل المخاطب يصل إلى نتيجة معينة أو ينصرف عنها، وربما كانت أقل بساطة (وضوحاً) الملاحظة التي تقول إنّ هذه الوظيفة تُخَلّف علامات في بنية الجملة ذاتها: إنّ القيمة الحجاجية للملفوظ ليست فقط ناتجة عن المعلومات التي يسوقها، فالجملة

59- O. Ducrot, *les mots du discours*, p. 12

60- O. Ducrot, *Les Échelles argumentatives*, p. 15

61- Moechler, *Argumentation et Conversation*, p. 74

62- J.B.Grize, *Logique naturelle et communication*, p. 23

63- O. Ducrot, *Les Échelles argumentatives*, p. 15

يمكنها أن تتضمن صريفات وعبارات وصيغاً مختلفة تؤدي بالإضافة إلى وظيفتها الإخبارية وظيفة منح الملفوظ وجهة حجاجية".

من هذا المنطلق يمكن الجزم ـ وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً ـ بأنّ تصور الحجاجيات اللسانية لمفهوم الحجاج، يختلف عن التصور الكلاسيكي للحجاج والخطابة عموماً، فقد كان الحجاج في منظور التصور التقليدي (يدخل في هذا الباب الإرث القديم إلى جانب التوجهات المعاصرة مع برلمان ومدارس الخطابة المعرفية والفكر النقدي والمنطق الطبيعي...)، عبارة عن نشاط ليست له أي علاقة بالبنية التركيبية للغة، فهو يتعلق فقط بآثار الكلام، حيث ينصرف البحث ـ كما يشير جون بليز كريز (Jean-Blaise Grize) مثلاً متحدثاً عن تصور الحجاج في المنطق الطبيعي ـ إلى الطريقة التي يمكننا بها استعمال القول في خطاب حجاجي[64] بغاية التأثير على أفكار وآراء وأوضاع ومشاعر أو سلوكات شخص أو مجموعة من الأشخاص، وضمن هذا المنظور يكون الانتقال من ملفوظ ما، أو متوالية من الملفوظات إلى نتيجة معينة (وهو الصورة العامة للفاعلية الحجاجية)، سيرورة تتحكم فيها اعتبارات خارج بنية اللغة، فالمعلومات الواردة في الملفوظ، إذا ارتبطت بسياق محدد، تفيد معنى معيناً يصح استنتاجه من هذا الملفوظ؛ فإذا قال المتكلم "هذا الكتاب مفيد"، فإننا قد نستنتج أنه يحضنا على قراءته ويقنعنا بأهمية ذلك، و"حجته" في ذلك أنه مفيد، وهذا الاستنتاج حسب التصور الكلاسيكي للحجاج، يتم بمقتضى قانون من قوانين الخطاب[65]، وقوانين الخطاب هذه رغم أنها تحكم اشتغال النسق اللغوي، إلا أنها لا تنتمي إلى هذا النسق، فهي من طبيعة اجتماعية وثقافية... أي إنها توجد خارج بنية اللغة. مقابل هذا الطرح نجد أنسكومبر وديكرو ينظران إلى الحجاج ـ من حيث هو نشاط تلفظي ـ باعتباره يندرج ضمن بنية اللغة، بعبارة أخرى **إنّ اللغة مع هذا التصور لن تبقى مجرد أداة للحجاج بل ستصير محلاً له**[66]، ومن ثم فالدراسة ستأخذ منحى مغايراً بتركيزها على البحث في البنية اللسانية للملفوظات الحجاجية، وفي مختلف الآليات التي تتيح إمكان قيام الحجاج داخل اللغة، وهو ما يعني أنّ دراسة الوقائع الحجاجية مهمة يختص بها البحث اللساني، وذلك وفق نموذج التداولية المدمجة كما وضحناه في الخطاطة أعلاه[67].

---

[64]- Jean-Blaise Grize, *L'argumentation: explication ou séduction, in L'Argumentation*, Presses Universitaires de Lyon, Collection « Linguistique et Sémiologie », 1981, pp. 29 – 41, p. 30

[65]- J.C. Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité*, p. 126

[66]- J.C. Anscombre et O. Ducrot, *l'argumentation dans la langue*, p. 7

[67]- J.C. Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité*, p. 123

إننا هنا أمام تحويل حاسم للدرس الحجاجي ومعه الدراسة التداولية عموماً من الخارج إلى الداخل، وهو ما يحتاج منا إلى وقفة خاصة نتتبع فيها كيف حصل هذا التحول من الخارج إلى الداخل في دراسة المظاهر الحجاجية للخطاب ضمن هذا التوجه في سياق وعي متدرج تحقق عبر مسار زمني طويل نسبياً.

1-4-1 الحجاج: من الخارج إلى الداخل

إنّ المتابعة المتأنية لأبحاث أنسكومبر وديكرو في تسلسلها التاريخي تضعنا أمام خلاصة أساسية، وهي أنّ هذا التحول من القول بـ"خارجية" الحجاج إلى القول بـ"داخليته" تحقق بصورة متدرجة ونتيجة أبحاث ودراسات متأنية ومُدَافَعَة هادئة لتقاليد راسخة وشائعة بين أنصار النزعة الخبرية الوضعية الداعين إلى إغفال العوامل التداولية الخارجية، وأقطاب التداولية الكلاسيكية والخطابة الجديدة المُعْرِضين عن المظاهر البنيوية للوقائع التداولية ومن ضمنها الحجاج.

لقد حصل هذا التحول العسير عبر محطات متتابعة انتهت في آخر المطاف إلى توطين الحجاجية في البنية الداخلية للغة، وقد أشار أنسكومبر وديكرو في سياق مراجعتهما للمسار الذي قطعه هذا التوجه خلال أزيد من عقد من الزمان إلى هذه المحطات، ونعيد في هذا السياق تقليب النظر فيها لنستخلص منها سيرورة هذا الاكتشاف التدريجي للخاصية الداخلية للحجاج.

لقد كان توجه الحجاجيات اللسانية لأنسكومبر وديكرو في بداية أمره بعيداً كل البعد عن الروح التي وجهت كتاب **الحجاج داخل اللغة**، فقد كان الباحثان يعتقدان ـ كما هو الحال في التقاليد الحجاجية السائدة آنذاك ـ أنّ هناك انفصالاً تاماً بين البنية اللسانية للملفوظ واستعماله الحجاجي[68]. وحين يتعلق الأمر بتمثيل الترابط أو التأليف الذي يحصل بين البنيات الحجاجية في الخطاب، يتم الرجوع إلى الوقائع وليس إلى الملفوظات التي تعبر عنها. فالملفوظ "م" يساند النتيجة "ن" لأنه يشير إلى واقعة من وقائع العالم "و"، وبمقتضى قانون خطابي متعارف عليه بين المتخاطبين يحصل الاعتقاد في النتيجة "ن" بمجرد ثبوت الواقعة "و"، فالاحتكام هنا يكون إلى الوقائع أولاً وأخيراً، أما دور اللغة في هذه السيرورة فيقتصر على الوظيفة الدلالية العامة، فالجمل اللغوية التي تتحقق في صورة ملفوظات هي التي تضطلع بمهمة الإشارة إلى الوقائع، والنتيجة أنّ الحجاج يظهر في هذا السياق باهتاً منحصراً في الطاقة الوصفية الكامنة في الكلمات من جهة، وفي وظيفة التأشير على ترابط

[68]ـ يشير ديكرو إلى أنّ التصور الأول للحجاج تم عرضه في كتاب *"la preuve et le dire"*، وهو من الكتب المبكرة التي تم فيها تناول العلاقة بين المنطق واللغة، وانطلاقاً من هذا التصور الابتدائي سيبدأ تطوير المنظور الحجاجي للغة لحظة بلحظة. انظر كتابه **السلالم الحجاجية**، ص 12

الوحدات الحجاجية من جهة أخرى، وذلك بفضل ما تتضمنه هذه اللغة من أدوات ربط : إذن، ما دام، لأن، ...إلخ.

لقد كان التعامل اللساني مع الظواهر الحجاجية في الخطاب خلال هذه المرحلة يقوم إذن على أساس إرجاعها إلى مقابلاتها في عالم الوقائع، ولنأخذ مثلاً في اللغة الفرنسية ملفوظين يتضمنان على التوالي peu و un peu على النحو الوارد أدناه[69]، وننظر كيف يتم وصفهما ضمن هذا المنظور:

ب- pierre a peu travaillé

ج- pierre a un peu travaillé

ونختار لترجمتهما مقابلين من العامية المغربية (غِيرْ شْوِيًّا = peu وشْوِيًّا = un peu)[70] على النحو الآتي[71]:

بَ- زيد اجتهد غِيرْ شْوِيًّا

جَ- زيد اجتهد شْوِيًّا

فإننا سنكتشف وجود اختلاف دلالي بينهما يشهد عليه أننا نستطيع اعتماداً على un peu أن نؤلف الملفوظ الآتي:

- pierre a un peu travaillé, il risque donc de réussir cette année!

- زيد اجتهد شْوِيًّا، سينجح هذا العام

---

[69]- peu و un peu والفرق بينهما شغلت كثيراً بال ديكرو بل شكلت بؤرة أساسية لنشوء وتطور نظرية الحجاج داخل اللغة، إلى الدرجة التي جعلت ديكرو يعلن: "إذا كان لي أن أحمل معي كلمتين من اللغة الفرنسية وأنا ذاهب إلى جزيرة خلاء، فإنني سأختار بلا شك peu و un peu كيف لعبارتين من الصعب جداً الميز بينهما على مستوى المعلومات التي تفيدانها (على افتراض أنهما تفيدان معلومات)، أن يكون لهما معنيين مختلفين، ونقصد بذلك أن استبدال إحداهما بالأخرى في قضية بعينها يوجه على وجه العموم هذه القضية وجهة معارضة. انظر:

O.Ducrot, *Quand peu et un peu semblent coorientés: peu après et un peu après, Cahiers de linguistique française*, no: 24, 2002, p. 207

[70]ـ الطريف أننا بعد أن اعتمدنا هذه الترجمة، اكتشفنا أن ديكرو بدوره يشير في إحدى مقالاته إلى CHOUIA مستغلاً قدرتها على أداء المعاني المرتبطة بـ peu و un peu ، للتوسع في هذه النقطة. انظر:

O. Ducrot, "Les Modificateurs déréalisants", Journal of Pragmatics, vol. 24, (1995), p. 154

[71]ـ سيلاحظ القارئ الكريم أن "شويا" و"غير شويا" في العامية المغربية تقتربان بدرجة كبيرة من مقابلهما الفرنسي peu و un peu وهو ما لا نكاد نجد في العربية الفصيحة ما يحققه. ولما كانت غايتنا بالقصد الأول تقريب أساسيات هذا التوجه من القارئ العربي، فإننا نعتمد المقابلين العاميين في ترجمة peu و un peu .



بينما نجد أنّ تأليف الملفوظ الآتي سيكون من باب التهكم والاستهزاء:

- pierre a peu travaillé, il risque donc de réussir cette année!

- زيد اجتهد غِيرْ شْوِيًّا، سينجح هذا العام!

إنّ الملاحظ إذن أنّ هناك اختلافاً بين peu و un peu و"غير شويا" و"شويا". ولقد تم إرجاع هذا الاختلاف بمقتضى النزعة الخبرية الجذرية التي كانت مهيمنة على توجه أنسكومبر وديكرو خلال هذه المرحلة إلى حقيقة أنّ الصيغتين تمثلان وقائع متباينة، حيث سيتم التأكيد أنهما تشيران إلى مقدارين متمايزين (peu وغير شويا أقل من un peu وشويا) وهي حيثية تنتمي إلى عالم الوقائع طبعاً، وليس إلى الخصائص اللسانية الداخلية.

وعموماً فإنّ أبحاث أنسكومبر وديكرو كانت في مستهلها تنطلق من افتراض خارجية مطلقة للحجاج، وخلاصة الأطروحات الضمنية التي كانت توجه أعمال هذه المرحلة حسب ديكرو هي[72]:

- إنّ التأليفات الحجاجية التي تتحقق داخل الخطاب تقوم على قاعدة الوقائع التي تتناولها ملفوظات هذا الخطاب.

- إنّ البنيات اللسانية (أي الجمل في الاصطلاح الجديد) التي تعتبر الملفوظات تحقيقاً لها بالمعنى الذي سبق الحديث عنه، تتمثل وظيفتها الدلالية الأولى في وصف الوقائع، بحيث تكون الجمل ذات التأويل المقداري المباشر ("مثل الساعة تشير إلى الثامنة مساء"، "هند أم لثلاثة أطفال"، المسافة بيني وبينك متران، ...إلخ) هي عبارة عن نماذج مثلى للبنية الدلالية اللسانية.

- إنّ المعلومات التي تفيدها الملفوظات تشتق من مصدرين اثنين، من القيمة الدلالية للجمل، وهي قيمة خبرية، ومن التطبيق المفترض لقوانين الخطاب المتعلقة بنقل المعلومة على هذه القيمة (أي قوانين الخطاب التي تحكم تداول المعلومات بين الناطقين)[73].

لقد تم تجاوز هذه المرحلة التي يمكن الاصطلاح عليها بالمرحلة "الوقائعية" أو كما نجد عند الباحثين المرحلة "الأخبارية الجذرية"، بالانتقال إلى موقف لا يمثل تغييراً جذرياً في التصور السابق، وإنما مجرد تحوير بسيط في الفكرة المركزية لهذا التصور، فقد استمر القول بأنّ أساس التأليفات الحجاجية ومرجعها هو

---

[72]- J.C. Anscombre et O. Ducrot, *Argumentativité et informativité, in: De la métaphysique à la rhétorique*, op.cit, p. 80

[73]- سنتناول لاحقاً مفهوم قوانين الخطاب.

الارتباطات الموجودة بين الوقائع، لكننا نجد في هذه المرحلة تقييداً لهذا المبدأ، حيث سيعلن الباحثان أنّ هذه التأليفات الحجاجية لا تستند إلى جميع الوقائع التي تتضمنها الملفوظات، بل تنتخب منها نمطاً خاصاً. لقد تم الانطلاق من الميز الذي تقيمه فلسفة اللغة بين القيمة العبارية والقيمة الاقتضائية، وذلك في سياق حديثها عن القيمة الدلالية للجمل، وبما أنّ الملفوظات ما هي إلا تحققات للجمل، فإنّ معناها يتوزع أيضاً إلى عباري واقتضائي، وقد انتهى النظر في هذه المسألة إلى **أنّ التأليفات الحجاجية تتعلق بالقسم العباري وحده، أما القسم الاقتضائي فلا يساهم في هذه التأليفات الحجاجية بأي وجه من الأوجه**. والملاحظ في ظل هذا الطور أنّ الدراسة لن تقصي ما يتعلق بالأوضاع التخاطبية الخارجية في تحليلها للعمليات الحجاجية لأنّ الميز بين ما هو عباري وما هو اقتضائي في الملفوظات لا يمكن أن يتم دون استحضار هذه الأحوال التخاطبية وعلاقة المخاطب بالمعطيات التي يدرجها في خطابه.

باستحضار هذا المنظور يتم النظر إلى الفرق بين peu و un peu و"غِيرْ شْوِيًّا" و"شْوِيًّا" بالاستناد إلى وظيفتهما في توزيع الاقتضائية والعبارية في الملفوظات التي يردان فيها، ومن ثم يتم إرجاع هذا الفرق إلى هذه الخاصية التي تشكل حيثية ذات صلة بالجمل ذاتها (وإن كانت طبعاً موصولة بأحوال التخاطب)، وليس إلى الاختلاف الكمي والمقداري المرتبط بعالم الوقائع كما رأينا، وفي هذا بالطبع خطوة إضافية في اتجاه ما سميناه بـ"داخلية الحجاج"، ولنعد إلى المثالين السابقين:

- pierre a peu travaillé
- زيد اجتهد غِيرْ شْوِيًّا

حيث يتم وصفهما بالقول إنّ هناك المكون الاقتضائي "زيد أو بيير اجتهد"، والمكون العباري "مقدار العمل الذي أنتجه زيد أو بيار هزيل".

أما الصورة الأخرى:

- pierre a un peu travaillé
- زيد اجتهد شْوِيًّا

فمدلولهما العباري هو "زيد (أو بيار) أنجز مقداراً من العمل"، ومدلولهما الاقتضائي "إن يكن هناك عمل قد أنجز، فإنّ مقداره هزيل".

وما دام أنّ الحجاج يستثمر المدلول العباري فقط، فإننا سنُسقط في الصورة الأولى المدلول الاقتضائي "زيد (أو بيير) اجتهد" ونُبقي المدلول العباري "مقدار العمل الذي أنتجه زيد (أو بيار) هزيل"، وفي الصورة الثانية سنُسقط المدلول الاقتضائي "إن يكن هناك عمل قد أنجز، فإنّ مقداره هزيل"، ونُبقي المدلول العباري "زيد (أو بيار) اجتهد"، ومن ثم فإنّ الإمكانات الحجاجية التي يتيحها الملفوظ الثاني أقوى من تلك التي يتيحها الملفوظ الأول، وذلك بمقتضى رد واختزال معنى الملفوظ إلى مستواه العباري فقط، وهو ما يفسر التأليفات السابقة:

- pierre a un peu travaillé, il risque donc de réussir cette année

- زيد اجتهد شْوِيًّا، سينجح هذا العام

التي تصح ويبقى معناها مقبولاً، بينما ينقلب التأليف الآتي ليدل على معنى الاستهزاء:

- pierre a peu travaillé, il risque donc de réussir cette année!

- زيد اجتهد غِيرْ شْوِيًّا، سينجح هذا العام!

من الصحيح أننا ما نزال في هذا الطور أمام تبعية الحجاج للوقائع إلا أننا بدأنا نلمح دوراً للغة أكثر أهمية، فهي التي تعين التمايز بين العبارية والاقتضائية، وإن كانت خاصية التمايز هذه مجرد مظهر عام يحكم تأليف الملفوظات، وليست خاصية حجاجية خالصة مرتبطة بدلالة الجمل.

بعد هذه المرحلة ستأخذ الأبحاث منحى جديداً وسيبدأ توجه الحجاجيات اللسانية باكتساب ملامحه التي سيعرف بها لاحقاً، وستبدأ الفكرة الأساسية لهذا التوجّه بالتبلور على نحو جلي، عكسته الأبحاث المجموعة ضمن كتاب **الحجاج داخل اللغة** الذي حاول التأكيد على أنّ الحجاج جزء من الدلالة، أي دلالة الجمل طبعاً. لقد كشف التحليل اللغوي الداخلي (intraphrastique) للملفوظات خلال هذه الفترة أنّ الجمل ذاتها تتضمن إشارات إلى الاستعمالات الحجاجية لملفوظاتها، وهو ما يظهر بجلاء في سياق تحليل بعض الروابط من قبيل "لكن" و"حتى" و"ما دام"... فقد تبين أنّ هذه الروابط ليست - كما كان الاعتقاد في السابق - مجرد وحدات لتمثيل العلاقات بين الوقائع، فهي تكتسي وظيفة حجاجية كامنة في صميمها، بل إنها أكثر حجاجية حتى من تلك

الوحدات اللسانية التي يتم عادة اعتبارها أدوات استدلالية أو روابط منطقية بلغة تحليل الخطاب[74]، وهو ما سنبينه باستفاضة بعد حين.

ويشير الباحثان ـ مع ذلك ـ إلى أنّ هذه المرحلة بدورها لم تكن إلا قنطرة نحو البناء المكتمل لصرح هذا التوجه، فقد اكتشفا لاحقاً أنّ الأبحاث المجموعة ضمن كتاب **الحجاج داخل اللغة** لم تكن تعبر حقيقة عن الحجم الفعلي لحضور الحجاج في اللغة. وبالفعل فإنّ لحظة الذروة في تأكيد الطابع الداخلي للحجاج ستتحقق مع الانفتاح المبدع خلال الفترة التي أعقبت هذه المرحلة (أي أواسط الثمانينات) 0على مفهوم الموضع، حيث نشهد شبه انمحاء للوقائع لتترك المجال لتلك المبادئ العامة التي تم الاصطلاح عليها بالعبارة الأرسطية "المواضع" والتي يلعب إعمالُها الدور الحاسم في التأليفات الخطابية بين الملفوظات الواردة حججاً، والملفوظات الواردة نتائج، وبفضل هذا المفهوم سيتم تمثيل ذاك الانتشار القاعدي المكثف للفاعلية الحجاجية في اللغة، خصوصاً بعدما تم استثمار مفهوم الأصواتية أيضاً، والذي سيمكن من تصور الملفوظات بوصفها "عروضاً مسرحية حوارية مصغرة"، وهو ما سوف يأتي بيانه لاحقاً.

نكتفي بهذه الإشارات المقتضبة للأفكار التي ميزت الأطوار المتأخرة من هذا التصور، في جوانب معتبرة منه لعرض الأطروحات التي تبلورت في هذه المرحلة بالذات. وعموماً نلاحظ درجة الحرص من جانب هذه المدرسة على تحويل الحجاج إلى واقعة لسانية يتم وصفها ودراستها ضمن الدرس اللساني بقواعده وطرائقه المعلومة، وهنا يتبادر السؤال حول طبيعة العلاقة بين الحجاجيات اللسانية والتوجه البنيوي عموماً، وهي القضية التي سنخصص لها الفقرة المقبلة.

5.1 الحجاجيات اللسانيّة والبرنامج البنيوي السوسيري

إنّ هذا التنصيص على الطابع الداخلي اللساني للحجاج يدفعنا دفعاً إلى طرح السؤال حول العلاقة بين الحجاجيات اللسانية والمشروع البنيوي السوسيري الذي كان تأثيره عظيماً في الدراسات اللغوية خلال القرن العشرين.

ونشير منذ البدء إلى أنّ الحجاجيات اللسانية لم تكن لتخرج عن هذه القاعدة وتَسلم من هذا التأثير، فكثيرة هي الإشارات التي وردت في الفقرات السابقة، والتي نستشف منها النفَس البنيوي الذي يؤطر المنظور العلمي للحجاجيات اللسانية، وخصوصاً تلك الروح النظرية والمنهجية التي نجدها في اللسانيات البنيوية كما أرسى

[74]- J.C. Anscombre et O. Ducrot, *Argumentativité et informativité*, in: De la métaphysique à la rhétorique, op.cit, p. 81

قواعدها اللساني فردناند دو سوسير بدايةَ القرن العشرين في كتابه الشهير **دروس في اللسانيات العامة**. لقد رأينا كيف يلح ديكرو وأنسكومبر على الالتزام **بمبدأ المحايثة**، وما يقتضيه في سياق الدرس من قطعٍ للصلة بين اللغة وما يمكن أن يرتبط بها من شروط خارجية متنوعة، ويشددان على أنّ دراسة الجمل أو الملفوظات يجب أن تتم في استقلال تام عن المتلفظ وما يتصل به من معطيات سيكولوجية أو اجتماعية ينبغي ـ في نظرهما ـ تركها خارج دائرة الاهتمام، على اعتبار أنّ مهمة البحث الدلالي ينبغي أن تنصرف إلى دراسة الخطاب حصراً، وتبتعد عن كلّ ما يتعلق بالموضوعات غير اللسانية، ومن ضمنها الوقائع التي يتحدث عنها هذا الخطاب، وهذه الفكرة ستحظى لاحقاً بتعميق أكبر من قبل تلاميذ ديكرو، وعلى رأسهم الباحثة ماريون كاريل، حيث سيتم اعتماد هذه الفكرة أساساً لمراجعة مسار هذا التوجه وإعادة توجيه بوصلته نحو الدراسة الدلالية الخالصة، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

إنّ هذا الاختيار يجعل الدرس الحجاجي اللساني يندرج تلقائياً ضمن هذا الانتماء للأصل البنيوي السوسيري. فمن المؤكد أنّ هذه الفكرة التي نجد ملامحها في ثنايا كتابات ديكرو وأنسكومبر بصورة لافتة تمتد جذورها إلى دو سوسير، فمبدأ المحايثة في اللسانيات الحجاجية هو امتداد للنقلة التي أحدثها دو سوسير في اللسانيات والعلوم الإنسانية بصفة عامة حين أعلن بوضوح أنّ الدراسة التي يباشرها تنصرف إلى اللغة "في ذاتها ولأجل ذاتها"، وتلتزم بالعمل ضمن المشروع السيميولوجي العام الذي يتعين عليه أن يدرس العلامات باعتبارها أنساقاً لها استقلاليتها الخاصة وقوانينها المتميزة.

إنّ هذا النفَس البنيوي في أعمال ديكرو وأنسكومبر إذن لا يمثل بالمرة ملمحاً عابراً، وإنما يجسد التزاماً واعياً من أقطاب هذه المدرسة بمنطلقات التوجه البنيوي كما يرسم معالم برنامجه كتاب سوسير المذكور آنفاً[75]، فقد ظل ديكرو منذ أعماله المبكرة أواخر الستينيات يدافع عن قيمة المقاربة البنيوية للظاهرة اللغوية، فألف بمعية آخرين في شرح هذا المنهج وتوضيح أوجه استثماره في الدرس اللساني[76]، وحين بدأت الأبحاث تتجه إلى تأسيس نظرية "الحجاج داخل اللغة" سنجد أنّ الاشتغال سيكون (أو بالأحرى سيستمر) وثيق الصلة بهذا المنهج ملتزماً بقواعده ومبادئه.

من هنا كان الرهان الأكبر للحجاجيات اللسانية يصبّ في السعي الحثيث لتحويل الدرس التداولي الذي يوصف عادة بكونه عصِيّاً على الصوغ البنيوي، ووثيق الصلة بالمعطيات المقامية والسياقية الخارجية، إلى

[75]ـ وإن كان تأكيد هذا الالتزام صراحةً لا يظهر بجلاء في الأعمال المبكرة، كما هو الشأن في الكتابات المتأخرة، ومن ضمنها المقال المشار إليه في سياق هذا القول.

[76]ـ الإشارة هنا إلى العمل الجماعي **ماهي البنيوية** المنشور سنة 1968 ضمن منشورات Le seuil والذي أعيد نشره سنة 1973 تحت عنوان **البنيوية في اللسانيات**.

درس يتخذ من بنية اللغة موضوع اشتغاله بدل الانكباب على هذه المعطيات المختلطة التي لا تمتّ بصلة إلى الظاهرة اللغوية في حدودها الفعلية، بل ولا تشكل في ذاتها موضوعاً علمياً يتمتع بحد أدنى من الانسجام والوحدة اللتين بدونهما لا تكتسب المادة المدروسة شرط التحول إلى موضوع علمي يمكن مباشرته بطرائق المعالجة العلمية المتعارفة. وقد أعلن ديكرو وأنسكومبر في كثير من المناسبات على نحو صريح هذا الوفاء للمدرسة البنيوية السوسيرية، وخصوصاً في الكتابات المتأخرة. ففي مقال استرجاعي لمسار هذا التوجه، يذكر ديكرو أنّ أحد الأهداف التي كان الدرس الحجاجي اللساني يتطلع باستمرار إلى تحقيقها يتمثل في إنجاز وصف دلالي للجمل يتسق مع الإطار العام للبنيوية السوسيرية، وهو ما يفسر ذاك الرفض الحاسم لأي وصف يلحق الوحدات اللغوية بوحدات خارجة عن اللغة، أو بعبارة أخرى يحتكم إلى "الواقع" الذي تتحدث عنه اللغة في سياق الوصف اللساني، دون أن يعني ذلك من جانب آخر اختياراً محكوماً بخلفيات ميتافيزيقية حول طبيعة اللغة، يرى فيها عالماً مستقلاً وغريباً عن باقي العالم. إنّ هذا الاختيار البنيوي ـ كما يؤكد ديكرو ـ ينطلق فقط من اعتبارات منهجية تستمد مسوغاتها من مبادئ علمية تؤكد أنّ العبور إلى "الواقع" لا يتم إلا عبر التمثلات، سواء تلك التي تحصل عبر الفاعلية اللغوية ذاتها، أو تلك التي تثمرها مختلف علوم الطبيعة أو الفكر.[77]

في المقال ذاته نعثر على محاولة دقيقة من قبل ديكرو لرسم خطوط التماس والتداخل بين البرنامج السوسيري ومشروع الحجاجيات اللسانية، فمن المعلوم أن دو سوسير خص اللسانيات بمهمة أساسية، وهي التصدي لوصف العلامة اللسانية وصفاً داخلياً نسقياً مستقلاً عن استعمالاتها الكلامية، وذلك بالعمل على إسناد قيم لسانية خالصة لهذه الوحدات المؤلفة من الدال والمدلول (المصطلحين اللذين ارتضاهما دو سوسير للإشارة إلى العنصرين التكوينيين لكل علامة لسانية، وهما على التوالي الصورة السمعية والتصور الذهني). إن هذه الفكرة ستجد ترجمتها في الحجاجيات اللسانية بشكل واضح، فقد تم البحث عن الوحدة التي ستكون المنطلق لإنجاز الوصف الدلالي، أي العنصر الذي سيقوم مقام العلامة في اللسانيات السوسيرية، وقد وجد ديكرو وأنسكومبر نفسيهما مدفوعين بتوجيه من التقاليد التوليدية التي كانت تمثل النموذج العلمي المهيمن في مجال اللسانيات إبان فترة السبعينيات، إلى التسليم والقَبول على نحو تلقائي باعتماد الجملة أساساً للدراسة الدلالية، أي الوحدة الدنيا للوصف الدلالي والتي سيتم النظر إليها بوصفها قاعدة لهذا الوصف تحتل موقعاً مناظراً للموقع الذي تحتله العلامة في اللسانيات السوسيرية، ومن ثم يتعين أن يتم إسناد المدلول إليها[78]، وهذا المدلول هو بالذات ما سيصطلح عليه بـ "الدلالة" في الحجاجيات اللسانية كما فصلنا القول في ذلك أعلاه.

---

[77]- O. Ducrot, Les topoi dans "la théorie de l'argumentation dans la langue", in C.Plantin (ed): lieux communs stéréotypes clichés, Paris, kimé, p. 234

[78]- Ibid, p. 234

وكما أن دو سوسير وجه عنايته إلى البحث في "قيمة" العلامة معتبراً أن هذه القيمة تتمثل في مدلولها الذي بدوره يتحدد في تلك الملامح الاختلافية لهذه العلامة عن العلامات الأخرى ضمن نسق اللسان، فإن أنسكومبر وديكرو سيوليان عنايتهما للحديث عن قيمة الجملة، وسيعتبران أن هذه القيمة تتحدد انطلاقاً من علاقاتها بالوحدات الأخرى التي تشترك معها في الانتماء إلى النسق، أي نسق الجمل[79].

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق يتعلق بنوع العلاقة التي سيتم استحضارها في هذا الباب.

تضعنا الإجابة عن هذا السؤال أمام مظهر آخر من مظاهر الاتفاق بين البرنامج اللساني السوسيري والحجاجيات اللسانية، فمن المعلوم أن دو سوسير في حديثه عن العلاقات التي تحكم نسق العلامات اللغوية أشار إلى نوعين من هذه العلاقات، هي العلاقات التراكيبية الأفقية والتي تسمح بتأليف العلامات فيما بينها، والعلاقات الاستبدالية العمودية التي تسمح باستبدال علامة مكان أخرى، كما يوضحه الجدول الآتي:

العلاقات	المحور التراكيبي ←		
المحور الاستبدالي ↓	أنا	أتيت	أمس
	أنت	ذهبت	اليوم

وقد كان بالإمكان النسج الحرفي على هذا المنوال والبحث في العلاقات التراكيبية والاستبدالية التي يمكن افتراضها بين الجمل مثلما هو الحال بين العلامات، غير أن الإشكال الذي واجه الباحثَين يتعلق بطبيعة العلاقات الاستبدالية، فهذا النوع من العلاقات إذا كان يقبل التطبيق بين وحدات اللسان (العلامات) فإن تطبيقه بين الجمل يؤدي تلقائياً إلى الخروج عن روح المنهج البنيوي، لأن البحث في العلاقات الاستبدالية بين الجمل يقتضي النظر في شروط صدق الجمل والمقارنة فيما بينها اعتماداً على قواعد الفحص المنطقي للوقوف على مظاهر الاستلزام أو التناقض أو التكافؤ... وهذا الأمر يتطلب التوسل بمعطيات خارجية، ولا تفيده مجرد الوقائع اللسانية الخالصة، وفي هذا السعي ـ لا شك ـ خروج صريح عن المسلمة البنيوية الأساسية التي تفرض البقاء ضمن فضاء المعالجة اللسانية الداخلية. من هنا سيتجه البحث إلى النظر في العلاقات التراكيبية وحدها، لأنها ـ دون غيرها ـ تضمن

[79]ـ انظر البدايات الأولى لمناقشة هذه الفكرة:

O. Ducrot, *Logique et linguistique*, Langages, op.cit, p. 4

هذا الوفاء للمنهجية البنيوية ولإجراء المحايثة الملازم لها[80]. وقد كان بالإمكان في هذا السياق كذلك أن يتم الاقتصار على تحديد الجملة بالاستناد إلى ما تنطوي عليه هذه الجملة من إمكانات تأليفية مع الجمل الأخرى ضمن النسق التأليفي العام الذي يميز النسيج الخِطابي، بحيث يتم مثلاً الإشارة إلى ما يمكن أن يَسبِق أو يعقُب ملفوظاً من ملفوظات هذه الجملة، إلا أن الإشكال الذي يواجه هذا المسعى، يتمثل في أن كل جملة تقبل الورود تقريباً في جميع السياقات الخطابية بخلاف ما هو عليه الحال في العلامات اللسانية المفردة (أي بالمعنى السوسيري) التي تتحكم فيها شروط توزيعية دقيقة، ومن ثم يصير من المتعذر أن تختص جملة بعينها بمظهر اختلافي يحدد قيمتها الدلالية، وهو ما يجعل من غير الممكن منح وصف لهذه الجملة تتميز به عن الجمل الأخرى. وهنا بالذات تندرج المهمة الحاسمة للحجاجيات اللسانية، والمتمثلة في حصر نمط التأليف الخِطابي الذي ينبغي أخذه بالاعتبار في الوصف اللساني، وذلك بالوجه الذي يصير معه من الممكن القيام بتحديد تراكبي للجمل بموجبه تتمايز هذه الأخيرة فيما بينها، وهذا الملمح التأليفي الخِطابي الذي سيتم الاعتماد عليه دون غيره هو الذي سيصطلح عليه بالحجاج، أي إن دلالة الجملة تتحدد انطلاقاً من مجموع "التأليفات الحجاجية" التي تتيحها هذه الجملة، وهذه التأليفات يتم تعيينها عبر تحديد الإرشادات الخاصة بكل جملة على حدة، وتتميز هذه التأليفات بطابعها الداخلي الخالص الذي لا يرتبط على أي نحو بالمعطى الأخباري الخارجي، وهو ما سيأتي تفصيله لاحقاً.

وعموماً، فإن الحجاجيات اللسانية تظل وثيقة الصلة بالمشروع السوسيري، من خلال تعدية المهمة التي أنجزها دو سوسير في مجال العلامات اللسانية إلى مجال الخطاب منظوراً إليه بوصفه نسقاً من الجمل.

6.1. برنامج العمل في إطار الحجاجيات اللسانية

زيادة في الضبط النظري والإحكام المنهجي لهذه الدراسة، سيقوم ديكرو بوضع مجموعة من القيود المنهجية التي يتعين الخضوع لها أثناء الاشتغال، وهذه القيود تستلهم الكثير من أدوات الإبستيمولوجيا المعاصرة، فما هي معالم هذه الخطة المنهجية التي أخذت بها الحجاجيات اللسانية؟

---

[80]- Ibid, pp. 35-36

لقد تجسد هدف الحجاجيات اللسانية الأساس في القيام بإدماج مبحث الحجاج ضمن الدراسة اللغوية بصورة محكمة كما أشير إلى ذلك سابقا، ولأجل هذا الغرض وقع الاختيار على العمل بمنهج النمذجة[81]، وهو منهج ظل يحكم ـ كما يؤكد ديكرو ـ مجموع النشاط العلمي في الغرب منذ ديكارت، ويعتبر النحو التوليدي مع تشومسكي، شاهده الأمثل في القرن العشرين[82]، وتتمثل فلسفة هذا المنهج في التأكيد على أن مهمة العلم الحديث لا تتمثل في تجميع وتصنيف الوقائع والمعطيات الجديدة، وإنما يجب بناء نظريات عامة، ونماذج فرضية تنطلق من عدد محدود من الملاحظات أو التجارب، وتسعى إلى تفسير الوقائع المعلومة والتنبؤ بوقائع جديدة[83]، وفي هذا الصدد يعلن ديكرو:

"سوف أصف بـ "العلمي" البحث الذي يحاول أثناء تفسيره للظواهر الملاحظة في الطبيعة، أن يضع تمثيلاً مصطنعاً للكيفية التي تَنْتُج بها هذه الظواهر"[84].

لقد عبر أنسكومبر عن روح هذا المنهج تعبيراً دقيقاً حين أشار إلى أن المشتغل في الدلاليات التداولية لا يدرس (أو بالأحرى لا ينبغي أن يدرس) الخطابات والأقوال والتلفظات مباشرة، أي إنه لا يُفترض فيه أن يتصدى للبنية السطحية، وإنما يتعين عليه أن يستحضر هذه الظواهر انطلاقاً من دراسته لكيانات نظرية يتم وضعها باعتبارها تمثيلات لهذه الظواهر، وهذه الكيانات النظرية هي التي ترد على سبيل المثال في صورة "جمل" و "خطاطات جملية"، ...إلخ بحيث نكون في هذه الحالة أمام البنية العميقة. إن حال المشتغل في سياق هذا المنحى المنهجي أشبه بحال الفلكي الذي يدرس حركة الأفلاك، فهو لا يتصدى مباشرة للأجسام الفلكية وحركاتها وإنما يستبدلها بكائنات نظرية (دوائر، نقط، تمثيلات حسابية متنوعة...) تقوم مقام البنية العميقة مقابل البنية السطحية التي تمثلها الموضوعات الواقعية الفعلية[85].

---

[81]ـ تقوم الممارسة العلمية الحديثة في مختلف المجالات على بناء النماذج النظرية التي تحاكي الظواهر الواقعية من خلال بناء تمثيلات مصطنعة لهذه الظواهر يتم فيها إدراج مختلف المعطيات التي يتم الكشف عنها تباعاً، وتعديل المعطيات التي يكشف البحث عن خطئها أو عدم كفايتها العلمية. من هنا كانت ترجمة مفهوم simulation الذي يعني المحاكاة بالمقابل العربي: النمذجة، أي محاكاة الظواهر الواقعية عبر بناء النماذج العلمية.

[82]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 52

[83]- Nicolas Ruwet, *Introduction à la grammaire générative*, Paris, Plon, 1967, p. 22

[84]- Oswald O. Ducrot, *les mots du discours*, p. 51

نجد عند أنسكومبر مقارنة طريفة بين عمل المشتغل في الفلك الفيزيائي والمشتغل في الدلالة التداولية يمكن التماسه في المقال سابق الذكر *Dynamique du sens et scalarité*، ص 124

[85]- J.C. Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité*, op.cit, p. 124

1-6-1- الفرضيات الداخلية والفرضيات الخارجية

لا يتأتى هذا الالتزام العلمي حسب ديكرو إلا من خلال إنجاز خطوتين متتابعتين؛ الأولى تجريبية تتمثل في عزل وملاحظة بعض الظواهر التي يعتقد أنها تحدث في الطبيعة بشكل مستقل عن الملاحظ، والثانية تتعلق ببناء آلة (مادية أو مجردة)، قادرة على إعادة إنتاج هذه الظواهر بشكل مصطنع، أي قادرة على محاكاة الآلية الطبيعية التي أنتجتها، وذلك من خلال بناء نموذج صناعي يقدم فرضيات حول العمليات الكامنة الخفية، والمتحكمة في الظاهرة المدروسة[86]، وتنقسم هذه الفرضيات إلى نوعين:

ـ **فرضيات داخلية**: وسميت كذلك لأنها ترتبط بالاشتغال العلمي الداخلي في إطار النموذج، وتتعلق هذه الفرضيات بالخطوة المتمثلة في بناء الآلة المصطنعة، ففي سياق هذا البناء يتم تزويد هذه الآلة بمجموعة من المسلمات وقواعد الاستنباط، وهذه العناصر تفيد في "حساب المعنى". وتتحدد قيمة هذه الفرضيات بمقدار قدرتها على حساب الأوصاف: بَ، جَ، دَ للوقائع: ب، جـ، د التي نود تفسيرها حساباً فعلياً[87] (هذه الوقائع هي بطبيعة الحال الخطابات والملفوظات التي تواجهنا في حياتنا اليومية، ونقوم بتأويلها)، ويتم هذا التفسير بالبحث في الآلية المسؤولة عن إنتاج هذا التأويل[88].

ـ **فرضيات خارجية**: وهي المرتبطة بلحظة ما قبل بناء النموذج المصطنع، ويتم خلال هذه اللحظة تعيين وانتخاب (أو بعبارة ديكرو بناء) الوقائع التي ستتم ملاحظتها[89]، لذلك كانت تسميتها فرضيات خارجية. ويؤكد ديكرو أنّ ملاحظة الظواهر ليست عملية محايدة من الناحية النظرية، إذ إنها تمثل مقدمة وتمهيداً للمرحلة الوصفية، فالآراء التي تنشأ خلال هذه العملية تعكس اختيارات مسبقة للملاحظ[90]، ولهذا يفضل ديكرو استعمال عبارة "بناء الوقائع"، في إشارته إلى هذه الذاتية التي تحكم عملية تعيين وانتخاب اللساني للوقائع التي ستكون موضوعاً للملاحَظَة، إذ ينشئها ويبنيها بناء، وهو ما يعني أنّ "وقائع اليوم هي نظريات الأمس" كما نجد في العبارة الشهيرة للإبستيمولوجي الفرنسي بيار دوهيم (Pierre Duhem)[91].

---

[86]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 52

[87]- O. Ducrot, *les mots du discours*, p. 20

[88]ـ تتمثل الفرضيات الداخلية للنحو التوليدي مثلاً في تلك التي تقول بوجود نوعين من القواعد: تركيبية توليدية من جهة، وتحويلية من جهة أخرى، وبأن هذه القواعد التحويلية لا يتم تطبيقها إلا بعد تطبيق القواعد التركيبية.

[89]- Jean-Claude Anscombre, *Voulez-vous dériver avec moi?*, *Communications*, Volume 32, Numéro 1, 1980, p. 61

[90]. O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 53

[91]ـ ومن أمثلة الفرضيات الخارجية للنحو التوليدي ـ كما يقول ديكرو ـ الفكرة القائلة إنّ انقسام الجمل إلى نحوية وغير نحوية، هي ظاهرة هامة لها علاقة بالآليات العميقة للنشاط اللغوي.

وإذا تم الالتزام بهذه القيود والضوابط نكون قد وفينا بشرائط العمل العلمي المتعارفة، من حيث ضبط النسق النظري الموجه (الفرضيات الداخلية) وتعيين الواقع الذي يتجه إليه الاشتغال العلمي (الفرضيات الخارجية).

فما هي إذن الفرضيات الداخلية والخارجية للسانيات الحجاجية؟

سبق أن أشرنا إلى أنّ الخطوة الأولى التي قام بها ديكرو وأنسكومبر، هي نقد نموذج الوصف الدلالي الكلاسيكي، ومن ثم فأعمالهما لا تشكل تجاوزاً جذرياً للنظرية الدلالية التقليدية أو قطيعة معرفية معها بالمعنى القوي لهذا الاصطلاح، وإنما هي بالأحرى تعديل لهذا النموذج يقوم على إدراج بعض الوقائع الجديدة في صميم هذه الدراسة، وتعديل في جهاز الوصف النظري الذي يقارب هذه الظواهر، ومن هنا جاءت مساهمتهما في صورة إعادة بناء للفرضيات الداخلية والخارجية لهذا النموذج التقليدي، وذلك وفق الرهانات العلمية الجديدة للتداولية المدمجة. ويمكن تحديد هذه التعديلات فيما يأتي[92]:

1-6-1-1- الفرضيات الخارجية للتداولية المدمجة

لقد قام ديكرو وأنسكومبر بتعيين الوقائع الجديدة التي ستنصب عليها الملاحظة، وذلك من خلال إثارة الانتباه إلى ظاهرة تتمثل في كون المتكلمين بلغة معينة يمتلكون القدرة على منح معنى للملفوظات التي يتم إنجازها بواسطة هذه اللغة[93]، وهكذا سيتم التساؤل وفق هذه الفرضية، عن الكيفية التي يتم بها تأويل الملفوظات في أوضاع استعمالية مختلفة، فمثلاً إذا تأملنا الملفوظات الآتية[94]:

- نسيت - كما العادة - أين وضعت مفاتيح السيارة(1)

- زيد ذكي(2)

- زيد ذكي، لكنه مهمل(3)

فمن الواضح (أي مما يدركه المستعمل العادي لهذه الملفوظات) أنّ المتكلم بالملفوظ (1) ينجز فعل الاستخبار، والمتكلم بالملفوظ (2) ينجز حجاجاً في صالح زيد، والمتكلم بالملفوظ (3) ينجز حجاجاً في غير

---

[92]- حول الفرضيات الداخلية والخارجية للتداولية المدمجة (أو الحجاجيات اللسانية)، انظر: O. Ducrot, *le dire et le dit* ص:51 وما بعدها (مصدر مذكور).

[93]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 54

[94]- Moechler, *Argumentation et Conversation*, op.cit, p. 75

صالح زيد. والسؤال هنا ـ وهو موضوع بحث التداولية المدمجة ـ كيف يتم إسناد معنى الاستخبار إلى(1) ومعنى الحجاج الموجَب إلى(2) ومعنى الحجاج السالب إلى(3)، بعبارة أخرى ما الذي يجعل تأويل هذه الملفوظات يتم على هذا النحو وبهذا الوجه.

1-6-1-2- الفرضيات الداخلية للتداولية المدمجة

بالنسبة إلى هذه الفرضيات، سوف تتولى الآلية الاصطناعية الخاصة بهذه الظواهر في النموذج المصطنع المعدل توليد بنيات مماثلة لها وإسناد دلالة للجمل، وهنا تبرز الطبيعة العلمية النظرية لعملية إسناد الدلالة إلى الجمل، فالجملة ليست هي الملفوظ لأنها ذات طبيعة نظرية مجردة، أو بعبارة أخرى، إنها تنتمي إلى اللغة الواصفة (النموذج المصطنع هنا)، أما الملفوظ فله وجود واقعي محقق في حياة الناس اليومية[95].

وبناء على ما تقدم، سوف تعتبر الفرضيات الداخلية ملائمة، إذا تمكنا بواسطتها من تفسير أنّ الجملة (2) دلالتها هي إسناد توجه حجاجي موجب للجملة ككل (في صالح زيد)، عكس(3) التي تسند إلى الجملة توجهاً حجاجياً سالباً (في غير صالح زيد)، ويتم هذا التفسير بناءً على الفرضية الداخلية الخاصة بالرابط "لكن"، والتي يتم تحديدها من منظور هذه المدرسة بالقانون الآتي: "إنّ الجملة التي يرد فيها الرابط "لكن"، تنتج دائماً حجاجاً ذا توجه سالب (أي في غير صالح النتيجة)". ولكي يكون هذا التفسير ملائماً من المنظور العلمي ينبغي أن يكون كل ملفوظ من ملفوظات الجملة التي يرد فيها الرابط "لكن" يتميز فعلاً بتوجه حجاجي سالب.

غير أنّ الفرضيات الداخلية للتداولية المدمجة، ينبغي ألا تكتفي بتعيين دلالة لكل جملة بشكل مخصوص ومنفصل، وإنما عليها أن تسعى لوضع القواعد العامة التي تتحكم في تأويل الجمل، وبعبارة أدق أن تفسر كيف تتم عملية المرور إلى الدلالة والقواعد الكلية التي تتحكم في هذه العملية[96]، وبالفعل فإنّ الحجاجيات اللسانية عملت على وضع تصورات جديدة حول المعنى والدلالة ـ كما رأينا أعلاه ـ حاولت من خلالها أن ترقى إلى مرتبة النظرية المتميزة، يقول ديكرو في هذا الخصوص: **"من أجل استحضار تلك الصلة الملاحظة بين المعنى والملفوظ استحضاراً نسقياً، أرى أن أخُص الجمل التي تُعتبر الملفوظات تحقيقاً لها بموضوع نظري أسميه "دلالة"، إنّ هذا الإجراء يبدو لي هاماً من حيث أنني أفترض إمكان صياغة قوانين تقوم من جهة بحساب**

---

[95]- إنّ الأمر هنا شبيه بالتمييز التوليدي بين البنية العميقة والبنية السطحية، حتى أننا نجد عند أقطاب هذا التوجه استعمالاً صريحاً لهذه الاصطلاحات، ومن ضمن ذلك ما نجده عند أنسكومبر من حديث طويل في هذا الباب نقتطف منه: "إن مهمة المشتغل في الدلالة التداولية هي تقديم نظرية (من بين نظريات أخرى كثيرة ممكنة) في اللغة (وهو المستوى النظري للتمثيل الذي نطلق عليه عموماً بنية عميقة)، تكون قادرة على الدراسة المستوفية (تفسيراً وتنبؤاً) للقدرات الخطابية في سياق الكلام (وهو مستوى الوقائع الملاحظة الذي نطلق عليه في العادة بنية سطحية)". انظر: J.C. Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité*, p.124 (مصدر مذكور).

[96]- Moechler, *Argumentation et Conversation*, p. 75



دلالة الجمل انطلاقاً من بنيتها النحوية المعجمية، ومن جهة أخرى بالتنبؤ عبر هذه الدلالة بمعاني الملفوظات".

7.1. الإرشادات والإرشادات الحجاجية

بقي أن نتحدث الآن عن طبيعة هذه الدلالة التي تختص بها الجمل، وفي البداية نشير (من باب التذكير) إلى أنّ التصور الذي كان سائداً في المنظورات الدلالية الكلاسيكية يؤكد أنّ المعنى هو دلالة الجملة (النواة الثابتة) ملقَّحة ببعض العناصر التي يتم التقاطها من شروط استعمالها ووضعية الخطاب وسياقه، بحيث نحصل على المعادلة الآتية:

المعنى = دلالة الجملة + الشروط الاستعمالية

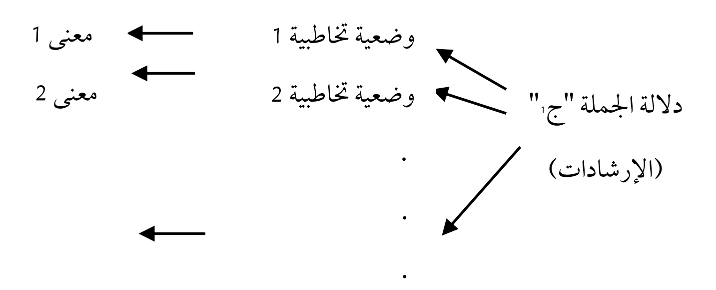
ومنه نستنتج أنّ:

دلالة الجملة = المعنى – الشروط الاستعمالية

وبهذا المعنى تكون دلالة الجملة جزءاً من المعنى. لقد رفض ديكرو هذا التصور ـ كما رأينا سابقاً ـ واعتبر أنّ الدلالة ليست جزءاً من المعنى، بل مجموعة من الإرشادات، وقد آن الأوان لنخُص هذا المفهوم ببعض التوضيح والبيان، وقد فضلنا ترك الحديث عنه إلى هذه اللحظة رغم ارتباطه بنظرية الدلالة لأنه يرتبط أيضاً وبعلاقة أوثق بطبيعة حضور الحجاج في اللغة، ما دام **أنّ مفهوم الإرشادات هو حلقة الوصل بين نظرية الدلالة ونظرية الحجاج ضمن توجه الحجاجيات اللسانية**، لأنّ الحجاج ينبع وينبثق من اللغة في صورة إرشادات، فتكون هذه الأخيرة هي حامل القيم الحجاجية، والضامن لجميع صور التأليف داخل المسلسلات الحجاجية كما سيتضح ذلك بعد حين، ومن ثم يصير الحجاج جزءاً من دلالة الجمل مستوطناً أعماق اللغة، وليس فقط مظهراً خارجياً ومجرد مفعول من مفعولات الاستعمال.

فما هي طبيعة هذه الإرشادات ضمن النظرية الدلالية الخاصة بهذا التوجه؟ وما هي وظيفتها ضمن الحجاجيات اللسانية؟

يعرف ديكرو الإرشادات في كتابه **كلمات الخطاب** بأنها عبارة عن مجموعة من التوجيهات تقدمها الجملة لأولئك الذين يَهُمون بتأويل ملفوظ معين من ملفوظاتها[97]، وتطالبهم بالبحث في وضعية الخطاب عن المعطيات التي تفيد بصورة ما في إعادة بناء المعنى المقصود من المتكلم[98]. وفي سياق تعيين وظيفة هذه الإرشادات أيضاً نجده يقرر في كتابه **القول والمقول:** إنّ الإرشادات تقوم بتعيين الخطوات التي ينبغي اتباعها لإسناد معنى لهذا الملفوظ أو ذاك من ملفوظات الجملة التي تتضمن هذه الإرشادات[99]. وعلى هذا الأساس تكون دلالة الجملة هي خلاصة إرشاداتها، أي تلك الإرشادات التي تتضمنها هذه الجملة والتي تمكن المخاطبين من إسناد المعنى لملفوظاتها، أي حين ترد هذه الملفوظات في سياقاتها الاستعمالية المتنوعة، وكذلك يكون المعنى الذي يمكن اشتقاقه من هذه الجملة (المعبر عنه في صورة ملفوظات) متعدداً ومتغيراً بحسب الأوضاع والسياقات المتغيرة أيضاً[100].



وينبغي التأكيد هنا مرة أخرى أنّ إسناد هذه الدلالة للجمل، اي اعتبار هذه الجملة أو تلك تختص بهذا الإرشاد أو ذاك هو قرار علمي وليس فهماً استعمالياً، إنه بعبارة أخرى فرضية تنتمي إلى مجال اللغة الواصفة، يصوغها اللساني (وليس المتكلم العادي الذي يعيش في عالم المعنى وحده) بناءً على ملاحظته للوقائع اللغوية، ويكون التحقق من قيمة هذه الفرضية ووجاهتها بالنظر في مدى قدرتها على تفسير السبب الذي يجعل ملفوظات هذه الجملة تكتسب هذا المعنى أو ذاك في هذا السياق أو ذاك من السياقات التي ترد فيها.

ولتوضيح الكيفية التي تشتغل بها هذه الإرشادات بصفة عامة نأخذ على سبيل المثال الجملة التي تَوَلّد عنها الملفوظ الأتي "الشمس مشرقة"، فلو أردنا معرفة دلالة تلك الجملة يكون علينا أن نعرف إرشاداتها، أي تلك التوجيهات التي تُعَيّن ما الذي ينبغي القيام به حين نكون أمام ملفوظ من ملفوظاتها ونسعى لتأويله، فقد

---

[97]- نُذَكّر مرة أخرى بأن الجملة حسب هذا التوجه تفيد تلك الوحدة اللسانية المجردة، أي في غياب أي ارتباط بالسياق، أما الملفوظ فهو ذاك التحقق والإنجاز الفعلي لهذه الجملة حين يتم استعمالها في سياقات متنوعة.

[98]- O. Ducrot, *les mots du discours*, op.cit, p. 12

[99]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, op.cit, pp. 180-181

[100]- يقول ديكرو في هذا السياق: "بحسب المنظور الذي بسطت القول فيه، يقتضي الوصف اللساني للجملة في الواقع أن تكون معاني ملفوظاتها مختلفة بحسب وضعية الخطاب، بل أن يوجد تعدد في القراءات الممكنة لملفوظ من الملفوظات"، انظر كتاب **كلمات الخطاب**، ص ص 17-18

تتضمن هذه الدلالة إذن إرشاداً يطلب منا مثلاً أن نبحث عن المكان الذي ينصرف إليه حديث المتكلم، وأن نقبل أنّ هذا المتكلم يعلن أنّ الشمس مشرقة في ذاك المكان الذي يتعلق بـه الكلام[101]، فهذا هو إرشـاد من إرشـادات هذه الجملة (أي دلالتها) بناء على فرضية من الفرضيات لنسمها مثلاً ***فا***$_1$. وتأسيساً على ذلك فإننا إذا تصورنا أنّ زيداً تلفظ بهذه الجملة (بمعنى حَولها من بنية مجردة إلى ملفوظ محقق) في مدينة طنجة المغربية، فإنّ تأويل هذا الملفوظ (أي إدراك معناه) سيكون باتباع الإرشادات التي تتضمنها الجملة، (بحيث ينبغي بناء على الفرضية ***فا***$_1$ البحث عن المكان الذي ينصرف إليه الحديث ـ الربط بين إشراق الشمس وبين المكان المقصود)، فنصل إلى معنى الملفوظ وهو ("الشمس مشرقة" ← "الشمس مشرقة في مدينة طنجة").

لنتخيل الآن أنّ زيداً تلفظ بهذا الملفوظ أمام عمرو قاصداً ترغيبه في الذهاب إلى شاطئ البحر، فإنّ الإرشاد السابق الذي تقترحه الفرضية***فا***$_1$ لهذه الجملة لا يسعفنا في إدراك هذا المعنى من ملفوظاتها، لأنّ هذا الإرشاد لا يشير إلى أحوال المتلفظ ومقاصده، فنحتاج إذن إلى تعديل الفرضية السابقة (أو بالأحرى توسيعها) بفرضية جديدة لنسمها***فا***$_2$ (والتي قد تتضمن مثلاً البحث عن المكان الذي ينصرف الحديث إليه وربط "إشراق الشمس" به، ثم استحضار غرض المتلفظ من هذا التلفظ) فإذا عملنا بهذا الإرشاد فسنصل إلى معنى جديد وهو مثلاً ("الشمس مشرقة" ← أدعوك لمرافقتي إلى البحر)[102]، وهكذا نستمر في تدقيق الإرشادات الخاصة بالجملة، فتتحصل لدينا في الأخير الدلالة الفعلية لهذه الجملة، والتي يمكن أن تتنبأ بمعاني مختلف صور الأحداث التلفظية التي ترد فيها[103]. إنّ الأمر هنا أشبه ما يكون بخارطة تصاحب الجملة وتدل المخاطب على المسالك التي ينبغي عليه أن يتبعها ليظفر بالمعنى الذي يتضمنه ملفوظ من ملفوظات هذه الجملة. وهذا الأمر هو الذي جعل ديكرو يقول في كتابه **كلمات الخطاب**[104]:

"أن يلعب مبحث الدلالة اللسانية دور دليل للقراءة، أمر يبدو أكثر جلاء إذا أعرضنا عن مفهوم "المعنى الحرفي" (...) ونظرنا إلى دلالات الجمل باعتبارها إرشادات تعيّن كيفية فك ما انعقد (décoder) **من ملفوظات هذه الجمل باستثمار الإشارات التي يقدمها السياق (وضعية الخطاب)".**

101- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 181

102ـ إن ملفوظ "الشمس مشرقة" يمكن اعتباره كذلك ملفوظاً حجاجياً، خصوصاً مع التصور المتأخر للنظرية الحجاجية اللسانية، أي بعد الانتقال إلى الدفاع عن الحجاجية الجذرية التي ترى في الملفوظات التقريرية ذاتها ملفوظات حاملة لقيم حجاجية، بحيث يصير قول القائل "الشمس مشرقة" في الغالب (إن لم يكن دائماً) عبارة عن سوق لحجة تتجه إلى مساندة نتيجة مضمرة يمكن فهمها تبعاً للسياق.

103 ـ يمكن أن نستمر مثلاً في اختبار الفرضية***فا***$_2$ ونتصور أن زيداً قال "البارحة كانت الشمس مشرقة"، فنجد أن المعنى الذي قمنا باشتقاقه من الملفوظ بناء على الفرضية***فا***$_2$ غير مناسب في حالة هذا الملفوظ، لأن الأمر يتعلق بحالة ماضية، ومن ثم سنضع فرضية ثالثة صيغتها يمكن أن تكون (ابحث عن المكان الذي ينصرف إليه الحديث والزمان الذي يشير إليه وقم بوصلِ إشراق الشمس به، وانظر في أحوال المتلفظ ومقاصده) وهكذا...

104- O. Ducrot, *les mots du discours*, p. 32

إنّ هذا المذهب في تأويل الملفوظات لا شك أنه يثير الكثير من الاعتراضات، فقد يقال على سبيل المثال إنه كان بالإمكان بدل السير في هذا الطريق الشديد الالتواء، أن ننظر ببساطة إلى دلالة الجملة باعتبارها قضية مكتملة الدلالة مهيأة للدخول في عملية تواصلية كلما حلت المناسبة[105]، ونبتعد بذلك عن المشكلات التي قد يثيرها هذا المفهوم المجرد (أي الإرشادات). يرد ديكرو على هذا الاعتراض وعلى الطرح الموافق له بالإشارة إلى الطبيعة الخاصة لـ"المعنى" (أي المعنى المرتبط بالملفوظات)، فهذا المعنى يختص بطابعه الدارج الناتج عن ارتباطه بالتداول اليومي المتغير والمائع، فكل شخص ينتج ملفوظاً من ملفوظات جملة من الجمل إنما يلمح بذلك إلى فعل تلفظي خاص، فكيف يمكن أن نفرض على هذه الأحوال التلفظية شديدة الميوعة قضية مكتملة الدلالة، بل إنّ القضية ذاتها تقبل الاشتقاق من هذه الملفوظات، أي إنّ كل ملفوظ يصير هو بدوره قضية قائمة بذاتها[106]. فلو اعتبرنا أنّ دلالة الجملة هي عبارة عن قضية مكتملة الدلالة، تحضر ناجزة في كل السياقات، فلن نتمكن من توقع المعنى أبداً، وسنصل إلى الوضع الذي أحس به فردناند برونو حين اعتبر أنه من قبيل المحال أن نتنبأ بمعنى الملفوظ لأننا نستطيع من خلال استعماله في شروط معينة أن نجعله يعبر عن أمور شديدة التنوع، بل لا متناهية في كثرتها، فالملفوظ "الشمس مشرقة" يحتمل من المعاني بعدد الأماكن الممكنة مؤلفة مع عدد الأزمنة الممكنة ومع المقاصد الكثيرة الخاصة بالمتلفظين، ...إلخ[107]، ولنتخيل كيف يصير من المستحيل تحقيق فهم علمي للجملة في سياق هذا المنظور. إنّ هذا الوضع يشكل مسوغاً وجيهاً للتخلي عن النظر إلى الدلالة على أنها قضية مكتملة، والأخذ بدل ذلك بـ"الدلالة الإرشادية" التي تمكننا من حصر الملفوظات اللامتناهية وإرجاعها إلى بنيات جُمَلية متناهية تتضمن -كما أشرنا- إرشادات تقدَّم لمؤولي الملفوظات وتوجههم للبحث انطلاقاً من الأحوال التخاطبية عن المعنى المقصود من المتكلم. ومن ثم يبقى مفهوم الإرشادات أفضل حل لتعيين دلالة الجمل في نظر هذا التوجه.

أمَا وقد تحصّل لنا توضيح مقصود ديكرو وأنسكومبر من مفهوم الإرشادات في سياق دلالي عام، فلنبين الآن كيف تلعب هذه الإرشادات ذات الطبيعة الدلالية العامة وظيفة حجاجية، بعبارة أخرى ما هي الحلقة التي تصل الإرشادات بوصفها عنصراً دلالياً لسانياً خالصاً، بالوظيفة الحجاجية باعتبارها الوظيفة الأساسية للغة؟

[105]- بعبارة أخرى - وهو ما يشير إليه ديكرو أيضاً - إن دلالة الجملة ليست مضموناً فكرياً يقبل أن يكون موضوع تواصل بين الأفراد، فهي لا تضيف أي محتوى دلالي، وإنما مجرد توجيهات تفيدنا في بناء معنى الملفوظ، ومن ثم اكتشاف تلك الرسالة التي تريد الذات المتكلمة إبلاغها.

[106]- O. Ducrot, *les mots du discours*, p. 13

[107]- لقد وصف ديكرو هذا الطرح بالعدمية اللسانية التي سيصبح في إطارها كل طموح لبناء علم الدلالة نوعاً من الطوباوية، وستصير الدراسة الوحيدة الممكنة هي الدراسة الأسلوبية، ولكنها ستكون بدورها ملزمة بأن لا تنشغل بوضع القواعد وتنسيق القوانين.

ولبيان ذلك ننطلق من الميز الذي أقامه مويشلير بين صنفين من الإرشادات التي تتضمنها الجمل، وهما[108]:

1- **الإرشادات التلفظية**: وهذا الصنف من الإرشادات يرتبط بالعلامات التلفظية، وهي تقدم توجيهات وإشارات حول الطريقة التي تلمح بها دلالة الجملة (دلالة الجملة كما سبقت الإشارة هي حصيلة الإرشادات المرتبطة بها) إلى عملية التلفظ، كما هو الحال في المثال الذي ورد سابقاً "أنا ذاهب غداً، ما دمت تحرص على معرفة كل ما يحدث"، فورود الرابط "ما دام" في الجملة يجعلها تشير (في صورة إرشاد لمن يهم بتأويل ملفوظ من ملفوظاتها) إلى أنه لا يربط محتوى الجملة الأولى بمحتوى الجملة الثانية، وإنما فعل التلفظ بالجملة الأولى، بمحتوى الجملة الثانية، فوظيفة هذا النوع من الإرشادات، هي إدماج عملية التلفظ في معنى الملفوظ.

2- **الإرشادات الحجاجية**: وضمن هذا الصنف من الإرشادات، يتجلى حضور الوظيفة الحجاجية للغة، فالجمل تتضمن بالإضافة إلى الإرشادات التلفظية العامة، جملة من العلامات التي يؤدي حضورها إلى إكساب الملفوظات حين إنجازها إرشادات توجه تأويلنا لهذه الملفوظات تأويلاً حجاجياً. ويتحدث ديكرو في هذا السياق عن فعل مخصوص هو **فعل التوجيه الحجاجي**[109]، فهذه الإرشادات الحجاجية تتيح للمتكلم أن يقوم بتوجيه المخاطَب إلى الوجه الذي يتعين عليه أن يؤول به الملفوظ. فالمخاطَب حين يتلقى الملفوظ يجده **موسوماً حجاجياً** بالوجه الذي يُعِينُه على تأويله بالصورة التي يريدها المتكلم. إنّ هذا **الوسم الحجاجي** الذي يطال الملفوظ، والذي يحدد وجهته الحجاجية ليس شيئاً آخر غير تلك العلامات والخصائص التي يزخر بها الخطاب الطبيعي، كالعوامل الحجاجية والروابط الحجاجية والعلاقات السُّلَّمية (نسبة إلى السُّلم) التي تميز بعض الملفوظات، وبعض الخصائص التركيبية المرتبطة بظواهر كالاستفهام[110] والاقتضاء[111] والنفي والعلاقات الاستلزامية... ثم إننا سنجد ابتداءً من الأبحاث المنجزة أواسط الثمانينيات وما أعقبها، محاولة لتعميم هذا

108- هذا التقسيم أورده مويشلر في كتابه **الحجاج والتخاطب**. وبالمناسبة فإن هذا الكتاب يعتبر لدى الباحثَيْن من أهم الأعمال التركيبية التنسيقية في مجال الدراسات المتعلقة بالتداولية والحجاج والتخاطب وعلاقتها بتحليل الخطاب، حيث خصص مويشلر الفصول الثلاثة الأولى تباعاً لعرض المنجز في مجالات التداولية والحجاج والتحليل التراتبي الوظيفي للتخاطب، وانتقل في الفصلين الأخيرين إلى تقديم إسهام إبداعي يتوخى إدماج النظرية الحجاجية في صميم التخاطب، كل ذلك في انسجام منهجي وروح تنسيقية تضع أمام القارئ فرصة للإمساك بحقل شديد الغنى والامتداد عبر قراءة كتاب من صفحات قليلة نسبياً، انظر في عرض هذا الكتاب مثلاً:

Henning Nølke, *Analyse critique de l'ouvrage: Argumentation et Conversation : éléments pour une analyse pragmatique du discours*, Revue Romane, Bind 21, 1986

109- وبعبارة أدق، فعل الحجاج اللغوي، إذ ما دام الحجاج فعلاً لغوياً حسب هذا المنظور (هذا الأمر يسري على المرحلة التي سبقت الأخذ بالنظرية الأصواتية طبعاً)، فإنه من الضروري القيام ببحث في بنية اللغة ذاتها عن الآثار التي يخلفها فيها هذا الاستخدام الحجاجي، انظر :

Moechler, *Argumentation et Conversation*, p. 76

110- نظر حول علاقة الحجاج بالاستفهام الفقرة الخامسة من الكتاب المشترك بين ديكرو وأنسكومبر **الحجاج داخل اللغة** والمعنونة بـ: "الاستفهام والحجاج" (ص115 من الطبعة المعتمدة في هذا الكتاب).

111- انظر بخصوص علاقة التضمين والاقتضاء بالحجاج في اللغة الفقرة الأولى من كتاب **القول والمقول** لديكرو، وخاصة: ص 30 و 31

المفهوم داخل الخطاب، وذلك ضمن منظور جديد للإرشادات الحجاجية يربطها بالمواضع (topoi) التي أصبحت تمثل ابتداءً من هذه الفترة وإلى حدود أواخر التسعينيات الأرضية الحاضنة للحجاج داخل اللغة والمتجذرة في ثناياها، إذ ستغدو الظواهر السابقة تابعة لها.

هكذا إذن يجد الحجاج مكانه في بنية الجمل اللغوية باندراجه ضمن دلالة هذه الجمل في صورة نمط مخصوص من الإرشادات، هي الإرشادات الحجاجية التي تُعيِّن الوِجهة الحجاجية للملفوظ الذي ترد فيه، ومن ثم تهيئ المجال لتأويله على الوجه المطلوب.

ولوضع تمثيل نموذجي للإرشادات الحجاجية التي تتضمنها بعض البنيات الجملية نورد صورة لما يسميه ديكرو وأنسكومبر بـ"**المتغيرات الحجاجية**"، يتعلق الأمر بالجمل التي تتضمن بعض العوامل مثل "حتى"، "بعدُ"، "لم يزل" ولنأخذ الجملة الآتية مثالاً:

- "حتى زيد خاصم عمرو". (المزدوجتان تشيران إلى أنّ الأمر يتعلق بـ"جملة" أي بنية مجردة)

ولنفترض أنّ ملفوظاً من ملفوظات هذه الجملة قد ورد في سياق حديث المتلفظ بهذا الملفوظ عن مساوئ عمرو، فإنّ معناه سيكون مثلاً هو "ما أسوأ عمرو، حتى زيد المشهور بتسامحه خاصمه".

فواضح هنا أنّ ورود الجملة ملفوظاً في هذا السياق هو الذي منحها المعنى المشار إليه، وهذا ما جعل ديكرو وأنسكومبر يصطلحان على نظائر هذه البنيات بـ"المتغيرات الحجاجية"، فتشخيص هذه المتغيرات يتحقق عبر استعمالها السياقي الذي يمنحها معنى محدداً[112].

ولو تفحصنا هذا الملفوظ باحثين في المساحة الدلالية التي يحتلها الرابط "حتى" داخله سنجد ببساطة أنها لا تقبل الاختزال إلى قيمة إخبارية (أي إنّ وروده لا يقتصر على إضافة معلومات جديدة)، فغرض المتلفظ بهذا الملفوظ من استعماله للأداة "حتى" ليس غرضاً إخبارياً فقط، إذ هناك غاية أخرى لا محالة وهي إقرار نتيجة محددة، وهذه النتيجة هي بالضبط الإشارة إلى مساوئ عمرو، فالمتكلم حين يورد هذا الملفوظ يكون بصدد الدفاع عن هذه النتيجة والحجاج لها، وهذه الطبيعة الدلالية الخاصة للرابط "حتى"، أي الإرشاد الذي يتولد بفعل حضوره في الجملة هو الذي يتيح للمتكلم هذه الإمكانية. ومن جانب المخاطَب بهذا الملفوظ، فهو مطالب كذلك لكي يفهم معناه، بغرض التعرف إلى النتيجة التي يقصد المتكلم إقرارها أن يأخذ بهذه الإرشادات، فهي التي تسمح له بمعرفة النتيجة التي يود المتكلم بهذا الملفوظ التلميح إليها.

---

[112]- J.C. Anscombre, *Dynamique du sens et scalarité*, p. 134

1-7-1- الإرشادات وقوانين الخطاب

إنّ ربط دلالة الجملة بمفهوم الإرشادات يتضمن أيضاً نقداً ضمنياً لمفهوم آخر أعرض عنه ديكرو رغم شيوعه بين الباحثين التداوليين، وهو مفهوم قوانين الخطاب، فمن الناحية المبدئية كان بإمكان هذا التوجه الانسياق وراء ذاك التقليد الدارج في التداوليات الكلاسيكية الذي يرى أنّ دلالة الجملة تتحدد انطلاقاً من قوانين الخطاب، فلو تضافرت قوانين الخطاب مع التحديد القضوي للجملة ـ كما أشرنا إليه أعلاه ـ أمكننا أن نمسك بمعنى الملفوظات، فلماذا لم يسلك أنسكومبر وديكرو هذا السبيل؟

إنّ الجواب عن هذا السؤال يقتضي منا الوقوف وقفة مركزة مع هذا المفهوم، فقوانين الخطاب يتم تعريفها في العادة باعتبارها مجموعة من القواعد المستقلة عن النسق اللغوي ولكنها على الرغم من ذلك تحكم هذا النسق[113]، وهذا المفهوم يتميز بنوع من العمومية، فقد يفهم منه المبادئ التي تحكم التواصل المتعاون بالمعنى الذي نجده عند بول جرايس[114]، وقد يفهم منه مختلف القيم والمعارف الثقافية التي توجه فهمنا للأفعال اللغوية... إضافة إلى مدلولات أخرى كثيرة. وقد كان توجه الحجاجيات اللسانية يأخذ بهذا المفهوم أخذاً مستفيضاً قبل أن يتم الوعي بضرورة الحد من استعماله والتركيز على القوانين الداخلية[115]، وسبب هذا الاعتماد المكثف في المراحل الأولى للحجاجيات اللسانية على مفهوم قوانين الخطاب هو التأثير الكبير للأدبيات التداولية الأنجلوساكسونية، وخصوصاً نظرية الاستلزام التخاطبي لبول جرايس.

ولننطلق من هذه النظرية ذاتها، أي نظرية الاستلزام التخاطبي لبول غرايس لنبين وجهاً من أوجه التوظيف الممكن لمفهوم قوانين الخطاب في النظرية الدلالية. لقد دافع غرايس في مقاله الشهير "المنطق والتخاطب" عن فكرة مفادها أنّ التخاطب يخضع لجملة من المبادئ الضمنية التي يُفترض احترامها من المتكلم والمخاطب بمقتضى "مبدأ التعاون"، و ينص هذا المبدأ على ضرورة تعاون المتكلم والمخاطب في العملية التخاطبية حتى يتحقق نجاحها، وبدونه لا يمكن أن يقوم تواصل أبداً، وبفضل هذه المبادئ إضافة إلى مبدأ التعاون الذي يشكل عمدتها تسير العملية التخاطبية وفق نسق منظوم متوافَق عليه بين المتكلم والمخاطب، وحتى في الحالة التي يتم فيها خرق مبدأ من المبادئ فإنّ ذلك يؤوَّل لصالح الدلالة أيضاً، ولا يعتبر بالضرورة إخلالاً بالتعاون وارتباكاً في العملية التواصلية، ونمثل لذلك بالمبدأ الأول ضمن مقولة الكيفية الذي صيغته "لا

[113]- Ibid, p. 126

[114]ـ انظر تفاصيل هذا التصور في مقال بول غرايس الشهير الذي يعرض فيه نظريته في الاستلزام التخاطبي:

Paul Grice, « Logique et conversation », Communications, n° spécial 30, Seuil, Paris, juin 1979

[115]- O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 69

تقل إلا صدقاً"، فلو أنّ الراكب في قطار يتحرك بسرعة بطيئة جداً خاطب رفيقه قائلاً "ما أسرع هذا القطار"! فإن ذلك لن يُحمل على الإخلال بمبدأ التعاون، وإنما سيعتبر هذا القول دالاً على المعنى المقابل "هذا القطار بطيء جداً"، مع دلالة فرعية يتم اشتقاقها من سلوك المتكلم هذا المسلك "الملتوي" في التعبير عن غرضه بدل التصريح المباشر بمقصوده، وهي دلالة استلزامية تخاطبية (implicature conversationnelle) يتم اشتقاقها باستحضار الشروط السياقية، فبخصوص المثال السابق قد تكون هذه الدلالة في ذاك السياق تهكماً أو تأففاً أو شيئاً من هذا القبيل. إنّ قوانين الخطاب هي التي تسمح باشتقاق هذا المعنى الاستلزامي المضاف إلى المعنى الأصلي، لأن هذه القوانين التي يفترض احترامها بمقتضى مبدأ التعاون تدفع المخاطب في حال خرقها إلى افتراض وجود مقاصد وراء هذا الخرق، وهذه المقاصد هي مضامين تواصلية أخرى يدرجها بهذه الطريقة غير المباشرة، وهو ما يفسر تسمية هذه النظرية أيضاً بنظرية أفعال الكلام غير المباشرة.

وبخصوص موقف الحجاجيات اللسانية من هذا المفهوم ينبغي الإشارة إلى أنّ الأمر ارتبط بالتطور المتتابع لهذه النظرية كما عرضناه سابقاً، ففي المراحل الأولى التي لم يكن الوعي النظري بالخلفية البنيوية لهذه الدراسة قوياً (أواخر الستينيات وبدايات السبعينيات) كان هناك نوع من التساهل في الأخذ بهذا المفهوم، غير أنّ التطورات اللاحقة لهذا الدرس ستنحو صوب التقليص منه إلى أضيق نطاق، بل سيصل الأمر إلى استبعاده من ميدان الدراسة الدلالية التي سيتم التركيز فيها على القوانين الداخلية تماشياً مع الفرضية البنيوية التي تؤكد أنّ نسق اللغة مكتف بذاته وليس بحاجة إلى إقحام عناصر خارجية كيفما كانت. لقد أشار ديكرو إلى هذا المعنى بعبارة تمثيلية حين اعتبر أنّ الإسراف في الاستنجاد بقوانين الخطاب الخارجية هو بمثابة إدخال الذئب إلى الحظيرة[116]، وهو يومئ هنا إلى المنظور الوضعي ذي الأساس المنطقي التصديقي، أي الذي يعالج اللغة انطلاقاً من مفاهيم شروط الصدق ومن خلال ربطها بالعالم متغافلاً بذلك عن الطابع النسقي المستقل للنظام اللغوي، وهذا بالذات ما جاهد هذا التوجه في التصدي له[117]. لقد أكد أنسكومبر وديكرو في كتابهما "الحجاج داخل اللغة" أنهما يتطلعان إلى التوسل في الدراسة الدلالية للملفوظات بمفاهيم لا تربطها صلة بالمنطقيات الصدقية، وفي هذا السياق يندرج استبعاد مفهوم الاستلزام الذي يرتبط بالفاعلية التي نسميها عادة "استدلالاً" ليُستبدَل بالمفهوم الذي سيصبح حجر الزاوية في هذا التصور وهو مفهوم الحجاج طبعاً[118]. ورغم هذا الاختيار "المخاصم للنزعة المنطقية"، فإننا سنلاحظ استمرار الأخذ ببعض قوانين الخطاب، وخصوصاً قانون "الإغناء" (La loi d'exhaustivité) الذي يقضي بأنّ على المتكلم في أمر من الأمور أن يقدم في هذا الأمر أقصى ما

---

[116]- Ibid, p. 13

[117]- Ibid, p. 95

[118]- J.C. Anscombre et O. Ducrot, *l'argumentation dans la langue*, p. 52

يمكن من معلومات[119]، وهو المبدأ ذاته الذي وضعه بول غرايس تحت مقولة الكمية في نظريته التخاطبية (أفد بقدر المطلوب)[120]، وقد استثمر هذا القانون في سياق هذا التوجه لمناقشة كثير من الإشكالات، ومن ضمنها الفرق بين peu (غير شويا) وun peu (شويا)[121] كما بينا ذلك أعلاه.

---

[119]- استوحينا ترجمة loi d'exhaustivité بقانون الإغناء من ورود هذا اللفظ العربي بالمعنى ذاته وإن في سياقات مغايرة، ومثالاً على ذلك ما نجده في الأثر النبوي ضمن باب الصدقة "إذا أعطيتموهم فأغنوهم"، أي اجعلوهم يستغنون عن الطلب من غيركم، وفي التواصل كذلك يفترض في صورته النموذجية المعيارية أن تكون المعلومات المدلى بها كافية لحصول الفهم لدى المتلقي ما لم يحل دون ذلك حائل. انظر تعريف ديكرو لهذا القانون:

O. Ducrot, *le dire et le dit*, p. 100

[120]- Martin Bracops, *Introduction à la pragmatique*, Collection**:** Champs Linguistiques, Duculot, 2005, p. 170

[121]- انظر كتاب **الحجاج داخل اللغة**، ص 52 وما بعدها.

المراجع:

- طه عبد الرحمن: **اللسان والميزان**، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998

- Ahmed Moutaouakil, Réflexion sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Faculté des sciences humaines, Rabat, 1982, Thèses et memoires n:8

- Alfred Tarski, la conception sémantique de la vérité, dans: « Logique, sémantique, mathématique», tome.2, Armand Colin, 1974.

- Ducrot," Logique et linguistique", Langages, Volume 1, Numéro 2, 1966

- François Recanati, Les Énoncés performatifs: Contribution à la pragmatique, Minuit, Paris, 1981

- Henning Nølke, Analyse critique de l'ouvrage: Argumentation et Conversation : éléments pour une analyse pragmatique du discours, Revue Romane, Bind 21, 1986

- J. C. Anscombre, Délocutivité benvenistienne, délocutivité généralisée et performativité, Langue française, Volume 42, Numéro 1, 1979

- J. C. Anscombre, Dynamique du sens et scalarité, in : L'argumentation, Collogue de Cerizy, Mardaga, Bruxelles, 1991

- J.C. Anscombre et Ducrot, l'argumentation dans la langue, (art), Langages, Volume 10, Numéro 42, 1976

- J.C. Anscombre et Ducrot, l'argumentation dans la langue, Pierre Mardaga éditeur, 2ed, 1988, Liège Bruxelles.

- J.C. Anscombre et O. Ducrot, Argumentativité et informativité, in: De la métaphysique à la rhétorique, op.cit

- J.C.Anscombre, Dynamique du sens et scalarité, p. 128

- Jacques Moeschler, Argumentation et Conversation, publication Hâtier_ Paris, 1985

- Jacques Moeschler, Argumentation et Conversation: Éléments pour une analyse pragmatique du discours, Hatier, Paris, 1985

- J-B Grize, Logique naturelle et communications, puf, Paris, 1996

- Jean-Blaise Grize, L'argumentation: explication ou séduction, in L'Argumentation, Presses Universitaires de Lyon, Collection « Linguistique et Sémiologie », 1981

- Jean-Claude Anscombre, La Théorie Des Topoi: Sémantique ou Rhétorique?, Hermès 15, 1995

- Jean-Claude Anscombre, Voulez-vous dériver avec moi?, Communications, Volume 32, Numéro 1, 1980.

- J-R-Searle, Les Actes de langage, Essai de philosophie du langage, Hermann, Paris, 1972



- Lucien Morin, Louis Brunet, Philosophie De L'Education, Les presses de l'Université de Laval, 2000

- Martin Bracops, Introduction à la pragmatique, Collection: Champs Linguistiques, Duculot, 2005

- Michel Mayer, Logique langage et argumentation, Hachette, Paris, 1982

- Nicolas Ruwet, Introduction à la grammaire générative, Paris, Plon, 1967

- O. Ducrot, "Les Modificateurs déréalisants", Journal of Pragmatics, vol. 24, (1995)

- O. Ducrot, "Quelques « illogismes » du langage", Langages, Volume 1, Numéro 3, 1966

- O. Ducrot, Les Échelles argumentatives, Les Éditions de Minuit, Paris, 1980

- O. Ducrot, Les mots du discours, Éditions de Minuit, Paris, 1980

- O. Ducrot, Les topoi dans "la théorie de l'argumentation dans la langue", in C. Plantin (ed): lieux communs stéréotypes clichés, Paris, kimé.

- O. Ducrot, Logique et linguistique, Langages, op. cit.

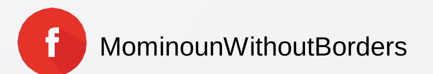
- O. Ducrot, Quand peu et un peu semblent coorientés: peu après et un peu après, Cahiers de linguistique française, no: 24, 2002

- Oswald Ducrot, dire et ne pas dire: principe de sémantique linguistique, Hermann, Paris, 1972

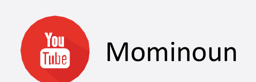
- Paul Grice, « Logique et conversation », Communications, n° spécial 30, Seuil, Paris, juin 1979.

- Pierre Jacob, L'empirisme logique, Les Éditions de Minuit, 1980




MominounWithoutBorders


@ Mominoun_sm


Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com